

قياس وتحليل أثر الدولار الجمركي في الواردات والرسوم الجمركية في اليمن دراسة قياسية تطبيقية على جمرك ميناء عدن في المدة (2016-2025م) (*)

عمار جمال محمد السيد

قسم الاقتصاد والتنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

ammargamal.m@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر سعر الدولار الجمركي في حركة الواردات والرسوم الجمركية في اليمن، في المدة (2016-2025م). اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية مستمدة من السجلات الرسمية لجمرك ميناء عدن، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج القياسي، عبر تطبيق نماذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر سعر الدولار الجمركي على إجمالي كمية الواردات وإجمالي الرسوم الجمركية، إضافة إلى تقدير نماذج مستقلة لعدد من السلع الرئيسية بهدف تحليل التباين في درجة الاستجابة بين القطاعات السلعية.

وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي إحصائيًا لسعر الدولار الجمركي على إجمالي كمية الواردات؛ إذ بلغ معامل التحديد للأنموذج ($R^2 = 0.422$)، بما يشير إلى أن الأنموذج المستخدم يفسر نحو (42.2%) من التغيرات في كمية الواردات في مدة الدراسة، كما تبين أن ارتفاع سعر الدولار الجمركي ارتبط بانخفاض الكميات المستوردة. وفي المقابل، لم تظهر النتائج وجود أثر معنوي لسعر الدولار الجمركي على إجمالي الرسوم الجمركية، إذ بلغت القدرة التفسيرية للأنموذج ($R^2 = 0.076$)، مما يشير إلى أن الرسوم الجمركية تتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى إلى جانب سعر الدولار الجمركي. كما كشفت الدراسة عن تباين واضح في استجابة السلع المختلفة، إذ كانت مواد البناء والأغنام والمواشي الأكثر تأثرًا بانخفاض الواردات، في حين سجلت بعض السلع، مثل: الذرة والفحم الحجري، وعلف الدواجن، أثرًا موجبًا ومعنويًا في الرسوم الجمركية المحصلة.

الكلمات المفتاحية: سعر الدولار الجمركي، الواردات، الرسوم الجمركية، التعرفة الجمركية، الانحدار الخطي البسيط، السياسة الجمركية، جمرك ميناء عدن، اليمن.

Measuring and Analyzing the Impact of the Customs Exchange Rate on Imports and Customs Revenues in Yemen: An Applied Econometric Study of Aden port Customs Office (2016–2025)

Ammar Gamal Mohammed Al-Sayed

Department of Economics and Development, Faculty of Economics and Political Science, University of Aden

Abstract

This study aimed to analyze the impact of the customs exchange rate on import volumes and customs revenues in Yemen during the period 2016–2025.

The study relied on annual data obtained from the official records of the Aden Port Customs Office. It adopted both the descriptive-analytical and econometric approaches by applying simple linear regression models to examine the effect of the customs exchange rate on total import volume and total customs revenues. In addition, separate regression models were estimated for a number of major commodities to analyze variations in the degree of responsiveness across commodity sectors.

The findings revealed a statistically significant negative effect of the customs exchange rate on total import volume. The estimated model yielded a coefficient of determination ($R^2 = 0.422$), indicating that it explained approximately 42.2% of the variation in import volume during the study period. The results also showed that an increase in the customs exchange rate was associated with a decline in imported quantities. Conversely, no

* - البحث مستل من أطروحة الدكتوراه للباحث

statistically significant effect was found between the customs exchange rate and total customs revenues. The explanatory power of this model was relatively low ($R^2 = 0.076$), suggesting that customs revenues are influenced by a range of factors beyond the customs exchange rate.

The study also revealed considerable variation in the responses of different commodity groups. Construction materials and the customs category of sheep and livestock were the most negatively affected in terms of import volumes, whereas commodities such as maize, coal, and poultry feed showed positive and statistically significant effects on customs revenues.

Keywords: Customs Exchange Rate, Imports, Customs Revenues, Customs Tariff, Simple Linear Regression, Customs Policy, Aden Port Customs, Yemen.

المقدمة:

تُعدّ الرسوم الجمركية أحد أهم مصادر الإيرادات العامة في الدول النامية، كما تمثل أداة رئيسة من أدوات السياسة التجارية التي تستخدمها الحكومات لتنظيم حركة التجارة الخارجية، وحماية الإنتاج المحلي، وتعزيز الموارد المالية للدولة. ويعتمد احتساب هذه الرسوم على قيمة الواردات الخاضعة للتقييم الجمركي، وهو ما يجعل سعر الصرف المستخدم في هذا التقييم عنصرًا مؤثرًا في كل من تكلفة الاستيراد وحصيلة الرسوم الجمركية.

ويُعد الدولار الجمركي أحد الأدوات التي تلجأ إليها الإدارات الجمركية لتقييم الواردات، إذ يُستخدم بوصفه سعر صرف إداري لتحويل قيمة السلع المستوردة من العملات الأجنبية إلى العملة المحلية عند احتساب الرسوم والضرائب الجمركية. وعند تعديل هذا السعر، تتغير القيمة المحلية للواردات الخاضعة للرسوم، بما قد ينعكس على تكلفة الاستيراد، وقرارات المستوردين، وحجم الواردات، وفي الوقت نفسه على الإيرادات الجمركية المحصلة. ومن ثم، فإن الدولار الجمركي لا يمثل مجرد أداة فنية للتقييم الجمركي، بل يعد أداة من أدوات السياسة المالية والتجارية ذات التأثير المباشر في النشاط التجاري والإيرادات العامة.

وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في اليمن في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ عام 2016م، والتي اتسمت بتدهور سعر صرف الريال اليمني، وتعدد أسعار الصرف، وإجراء تعديلات متكررة على سعر الدولار الجمركي بهدف تعزيز الإيرادات العامة ومواكبة المتغيرات الاقتصادية. وقد تزامنت هذه التطورات مع استمرار الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب، مما جعل جمرك ميناء عدن المنفذ البحري الرئيس لاستقبال نسبة كبيرة من الواردات، وبالتالي أصبح من أكثر المنافذ تأثرًا بالتغيرات في سياسة الدولار الجمركي.

وعلى الرغم من تزايد الدراسات التي تناولت أثر التعريفات الجمركية أو السياسات الجمركية على التجارة الخارجية، فإنه لا توجد دراسات تناولت الأثر المباشر للدولار الجمركي على كل من الواردات والرسوم الجمركية في اليمن، ولا سيما تلك التي اعتمدت على بيانات رسمية حديثة تغطي مدة التغيرات التي شهدتها السياسة الجمركية بعد عام 2016م. كما أن معظم الدراسات السابقة ركزت على أثر سعر الصرف أو التعرفة الجمركية، في حين لم تُقرَد اهتمامًا كافيًا للدولار الجمركي بوصفه متغيرًا مستقلًا يعكس سياسة جمركية قائمة بذاتها.

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر سعر الدولار الجمركي في الواردات والرسوم الجمركية في اليمن، عبر دراسة قياسية تطبيقية على جمرك ميناء عدن في المدة (2016-2025م). وتعتمد الدراسة على سعر الدولار الجمركي بوصفه المتغير المستقل، في حين تتمثل المتغيرات التابعة في إجمالي كمية الواردات، وإجمالي الرسوم الجمركية المحصلة، إضافة إلى كميات الواردات والرسوم الجمركية المحصلة للسلع الرئيسية محل الدراسة. وتسعى الدراسة إلى تقديم دليل قياسي يسهم في تقييم

فاعلية سياسة الدولار الجمركي، بما يدعم صانعي السياسات في تحقيق التوازن بين تعظيم الإيرادات الجمركية والمحافظة على انسياب التجارة الخارجية.

وتتكون الدراسة، بعد المقدمة، من أربعة أجزاء هي: (1) الإطار العام للدراسة وعرض الدراسات السابقة، (2) الإطار النظري، (3) النتائج القياسية وتحليلها الاقتصادي، (4) استنتاجات وتوصيات الدراسة.

1. الإطار العام للدراسة وعرض الدراسات السابقة:

1.1 مشكلة الدراسة:

شهد الاقتصاد اليمني منذ عام 2016م تحولات اقتصادية ومالية عميقة، تمثلت في تراجع قيمة العملة الوطنية واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق، وما ترتب على ذلك من ضغوط متزايدة على المالية العامة. وفي هذا السياق، اتجهت السلطات المالية إلى تعديل سعر الدولار الجمركي على عدة مراحل في المدة (2016-2025م) بهدف تعزيز الإيرادات العامة وتقريب التقييم الجمركي من المستويات الاقتصادية الفعلية.

ويستند هذا التوجه إلى فرضية مفادها أن رفع سعر الدولار الجمركي يساهم في زيادة الحصيلة الجمركية نتيجة ارتفاع القيمة الجمركية للسلع المستوردة. فإن هذا الأثر يظل محل جدل اقتصادي، إذ قد يؤدي ارتفاع السعر الجمركي في المقابل إلى زيادة تكلفة الاستيراد، ومن ثم انخفاض حجم الواردات، بما قد يحد من الأثر الإيجابي المتوقع على الإيرادات. كما أن استجابة الواردات والإيرادات لهذا التغير لا تتسم بالضرورة بالاتساق، بل تختلف باختلاف طبيعة السلع ومرونة الطلب عليها.

وعلى الرغم من أهمية هذه السياسة في السياق اليمني، لا تزال الأدبيات التطبيقية المحلية تقتصر إلى دراسات قياسية حديثة تتناول العلاقة المباشرة بين سعر الدولار الجمركي وكل من الواردات والرسوم الجمركية اعتماداً على بيانات فعلية من المنافذ الجمركية، إضافة إلى محدودية الدراسات التي تناولت التباين القطاعي في استجابة السلع لهذه السياسة.

وانطلاقاً من هذه الفجوة البحثية، تتمثل مشكلة الدراسة في غياب دليل قياسي واضح يحدد أثر التغير في سعر الدولار الجمركي على إجمالي الواردات والرسوم الجمركية في جمرك ميناء عدن في المدة (2016-2025م)، ومدى اختلاف هذا الأثر باختلاف نوع السلعة.

وبناءً على ذلك، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما أثر سعر الدولار الجمركي في إجمالي كمية الواردات والرسوم الجمركية في جمرك ميناء عدن في المدة (2016-2025م)، وهل يختلف هذا الأثر باختلاف نوع السلعة؟

1.2 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- قياس أثر سعر الدولار الجمركي في إجمالي كمية الواردات في جمرك ميناء عدن.
- تقدير أثر سعر الدولار الجمركي في إجمالي الرسوم الجمركية.
- مقارنة أنموذج أثر سعر الدولار الجمركي في الواردات والرسوم الجمركية للفترتين (2016-2020م) و(2021-2025م).
- تحليل التباين في استجابة الواردات للتغير في سعر الدولار الجمركي حسب نوع السلعة.
- تحليل التباين في استجابة الرسوم الجمركية المحصلة للتغير في سعر الدولار الجمركي حسب نوع السلعة.

1.3 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لأحد أهم أدوات السياسة الجمركية في اليمن، والمتمثل في سعر الدولار الجمركي، بوصفه متغيرًا ماليًا مؤثرًا في حركة التجارة الخارجية ومستوى الرسوم الجمركية العامة من مدة اتسمت بتقلبات اقتصادية حادة وتحديات مالية متزايدة. وتتجلى أهمية الدراسة في جانبين رئيسين:

أولاً: الأهمية العلمية:

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة الجمركية في البيئات النامية، عبر تقديم تحليل قياسي حديث يربط بين سعر الدولار الجمركي وكل من حجم الواردات والرسوم الجمركية. كما تضيف الدراسة بعداً تحليلياً يتمثل في دراسة التباين القطاعي في استجابة السلع، وهو ما يُعد من الجوانب التي لم تحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات التطبيقية السابقة، خصوصاً في السياق اليمني.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

توفر الدراسة أدلة كمية يمكن أن تدعم متخذي القرار في تقييم فعالية سياسة الدولار الجمركي، عبر توضيح آثارها الفعلية على الواردات والرسوم الجمركية. كما تساعد النتائج في تحسين تصميم السياسات الجمركية بما يحقق توازناً بين هدف تعظيم الإيرادات العامة والحفاظ على انسيابية تدفق السلع الأساسية ومدخلات الإنتاج، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة السياسة المالية.

1.4 فرضيات الدراسة:

تنتقل الدراسة من الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين سعر الدولار الجمركي وإجمالي كمية الواردات في المدة (2016-2025م).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الدولار الجمركي في إجمالي الرسوم الجمركية في المدة (2016-2025م).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أنموذج أثر سعر الدولار الجمركي في الواردات والرسوم الجمركية بين الفترتين (2016-2020م) و(2021-2025م).
- تختلف درجة استجابة كمية الواردات للتغير في سعر الدولار الجمركي باختلاف نوع السلعة.
- تختلف درجة استجابة الرسوم الجمركية للتغير في سعر الدولار الجمركي باختلاف نوع السلعة.

1.9 الدراسات السابقة:

1. Study Mohammed et al. (2025) – Sudan's Customs Dollar and Staple Food Imports: Evidence from Monthly Customs Data (January 2019–December 2022).

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الدولار الجمركي على واردات السلع الغذائية الأساسية في السودان في المدة (2019-2022م)، باستخدام بيانات شهرية صادرة عن مصلحة الجمارك السودانية ونماذج الانحدار الخطي. وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين ارتفاع سعر الدولار الجمركي ومستوى واردات عدد من السلع الأساسية، خاصة القمح والعدس، باعتبار أن زيادة الدولار الجمركي تؤدي إلى رفع التكلفة المحلية للاستيراد وتقليل الطلب على الواردات.

2. دراسة عادل محمد وآخرون (2025)، بعنوان: دراسة الآثار الإيجابية والسلبية للتعرفة الجمركية على الواردات السعودية في المدة 1990-2023م.

هدفت الدراسة إلى دراسة الوضع الراهن لمعدل التعرفة الجمركية على الواردات السعودية، وقياس أثر التعرفة الجمركية على كلاً من الواردات، والإيرادات الحكومية وحماية المنتجات والصناعات الوطنية، وأسعار المستهلكين والتجارة الخارجية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن التعرفة الجمركية على الواردات السعودية لها عدة آثار إيجابية، تتمثل في كل من زيادة الإيرادات الحكومية وحماية المنتجات والصناعات الوطنية من منافسة السلع الأجنبية. في حين كان لها عدة آثار سلبية تمثلت في زيادة معدلات التضخم (زيادة أسعار المستهلكين)، إذ أوضحت أن زيادة معدل التعرفة الجمركية على الواردات بنسبة (10%) تؤدي إلى زيادة أسعار المستهلكين بنسبة (8.2%) وتقليل كمية وقيمة الواردات بنسبة (19.9%).

3. دراسة عمر حواس وآخرون (2025م)، بعنوان: قياس وتحليل تأثير التعريفات الجمركية على التجارة الخارجية في الدول النامية للمدة (1990-2022م).

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير التعريفات الجمركية ومتغيرات اقتصادية أخرى في التجارة الخارجية للدول النامية وتحليله للمدة 1990-2022م. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن التعريفات الجمركية تؤثر سلباً في التجارة الخارجية للدول النامية وخصوصاً في الأمد الطويل، في حين تبين أن سعر الصرف ليس له تأثير في التجارة الخارجية للدول النامية.

4. دراسة أحمد أبو اليزيد وآخرون (2018م)، بعنوان: التعريفة الجمركية وتأثيرها على سوق اللحوم الحمراء المجمدة في مصر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية الدور الاقتصادي الذي تؤديه التعريفة الجمركية وتأثيرها على سوق اللحوم الحمراء المجمدة في مصر، التحقق من مدى وجود علاقة سببية بين التعريفة الجمركية على اللحوم الحمراء المجمدة والكميات المستوردة منها، وتحديد طبيعة واتجاه هذه العلاقة، لمعرفة ما إذا كانت التعريفة الجمركية أداة فعالة، أم أن ما تقوم به الدولة من إلغاء لفئات التعريفة الجمركية، قد يكون بلا مبرر مقبول، أو قد يؤدي هذا التعديل في التعريفة الجمركية إلى إحداث آثار غير مرغوبة لم تكن في الحسبان. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن التعريفة الجمركية تؤثر على واردات اللحوم الحمراء المجمدة؛ إذ أن ارتفاع التعريفة الجمركية بنسبة (1%)، يؤدي إلى انخفاض الكمية المستوردة بحوالي 0.493 ألف طن.

5. Study Ma, Schmidt-Eisenlohr, and Zhang (2020) – The Causal Effect of the Dollar on Trade.

تناولت دراسة العلاقة السببية بين تقلبات سعر الدولار الأمريكي والتجارة الدولية، مع التركيز على اختبار فرضية " العملة المهيمنة"، وأظهرت نتائج الدراسة جود أثر سببي مهم لتغيرات قيمة الدولار الأمريكي على التجارة الدولية؛ إذ يؤدي ارتفاع قيمة الدولار إلى انخفاض كميات الواردات، خاصة في الدول التي تعتمد على الدولار كعملة فويزة. كما بينت الدراسة أن تغيرات الدولار تنتقل بدرجة كبيرة إلى أسعار الواردات، مما يدعم فرضية العملة المهيمنة التي تشير إلى الدور المحوري للدولار في تحديد حركة التجارة والأسعار العالمية.

6. Study Hasnawan and Nurdin (2024) – The Impact of Imports on Customs Revenue of The Directorate General of Customs and Excise (DJBC).

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر بعض المتغيرات المرتبطة بالنشاط الاستيرادي على الرسوم الجمركية في إندونيسيا، عبر دراسة حالة المديرية العامة للجمارك والمكوس واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل أثر كل من معدلات التعريفة الجمركية، وحجم الواردات، وقيمة الواردات على حصيلة الرسوم الجمركية في المدة (2018-

2022م). وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من معدلات التعريفية الجمركية، وحجم الواردات، وقيمة الواردات على الرسوم الجمركية، كما بينت أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر معنويًا التغيرات في حصيللة الرسوم الجمركية.

1.9.1 ما يميز الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعدد من الجوانب العلمية والمنهجية، يمكن إجمالها في الآتي:

تُعَدُّ هذه الدراسة - في حدود علم الباحث - من أوائل الدراسات التي تناولت أثر سعر الدولار الجمركي على كل من إجمالي الواردات وإجمالي الرسوم الجمركية في الجمهورية اليمنية، مع التطبيق على جمرک ميناء عدن.

اعتمدت الدراسة على بيانات فعلية لجمرک ميناء عدن في المدة (2016-2025م)، وهي مدة شهدت عدة تعديلات في سعر الدولار الجمركي وتغيرات اقتصادية وتجارية مؤثرة، وهو ما يمنح نتائجها أهمية تطبيقية في تحليل آثار السياسة الجمركية في اليمن.

لم تقتصر الدراسة على تحليل أثر سعر الدولار الجمركي على إجمالي الواردات والإيرادات الجمركية، بل امتد التحليل إلى عدد من السلع الرئيسية، بما يتيح المقارنة بين درجة استجابة المجموعات السلعية المختلفة للتغير في سعر الدولار الجمركي.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب القياسية والاختبارات التشخيصية، شملت تحليل الارتباط، والانحدار الخطي، واختبارات Shapiro-Wilk و Durbin-Watson و Breusch-Pagan، بالإضافة إلى اختبار Chow للكشف عن الكسر الهيكلي، بما يعزز من موثوقية النتائج ودقتها.

تقدم الدراسة أدلة كمية يمكن أن تسهم في دعم متخذي القرار عند تقييم سياسة الدولار الجمركي في اليمن، عبر بيان أثرها في الواردات والرسوم الجمركية، بما يساعد على تحقيق التوازن بين تعظيم الإيرادات الجمركية والمحافظة على انسياب الواردات، ولا سيما السلع الأساسية ومدخلات الإنتاج.

2. الإطار النظري:

2.1 السياسة الجمركية:

2.1.1 مفهوم السياسة الجمركية:

تتعد التعاريف الخاصة بمفهوم السياسات الجمركية وتتباين من حيث صياغتها ومحتواها أحيانًا، وقد أجمعت هذه التعاريف على أن السياسات الجمركية هي أداة من أدوات الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها.

وعرفت السياسة الجمركية بأنها: "مجموعة الإجراءات أو الوسائل، التي تتخذها السلطات العامة في الدول في مجال تجارتها الخارجية في زمن معين بقصد تحقيق أهداف محددة تتفق وطبيعة النظام الاقتصادي السائد" (تومي وعلاوي، 2021، ص 108).

ويرى الباحث ان السياسة الجمركية هي مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدولة؛ من اجل تنظم حركة مبادلاتها التجارية مع الدول الأخرى، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

ومن منظور التجارة الدولية، لا يقتصر أثر السياسات الجمركية على حجم الواردات فقط، بل يمتد إلى إعادة تشكيل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية. كما أن العلاقة بين سعر الدولار الجمركي والرسوم الجمركية ليست خطية بالضرورة، إذ قد يؤدي رفع السعر إلى زيادة الوعاء الجمركي من جهة، وانخفاض حجم الواردات من جهة أخرى، مما يجعل الأثر النهائي على الإيرادات غير محدد مسبقًا ويتوقف على مرونة الطلب وهيكل السلع.

2.1.2 أهداف السياسة الجمركية:

تسعى السياسة الجمركية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية، تختلف أهميتها حسب طبيعة الاقتصاد. ومن أبرز هذه الأهداف:

- **تعظيم الإيرادات العامة للدولة:** إذ تمثل الرسوم الجمركية مصدرًا مهمًا للإيرادات، خاصة في الدول النامية، ففي اليمن أسهمت الإيرادات الجمركية بنسبة (42%) من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال العام 2021م (مصلحة الجمارك اليمنية، 2022م، ص 19).

- **تنظيم حركة الواردات:** عبر التأثير في تكلفة الاستيراد وتركيب السلع المستوردة.
- **حماية الصناعات المحلية:** وتُعدّ الرسوم الجمركية من أهم أدوات السياسة التجارية التي تستخدمها الحكومات لحماية الصناعات الوطنية، ولا سيما الصناعات الناشئة، من المنافسة الأجنبية، بما يتيح لها فرصة تحسين كفاءتها واكتساب القدرة التنافسية قبل الانفتاح الكامل على الأسواق الدولية (Dunn & Mutti, 2004, pp. 158–160).

- **أهداف سياسية واقتصادية:** تستخدم السياسة الجمركية في تحقيق كثير من الأهداف السياسية وذلك باستخدام التعريف أو الرسوم الجمركية لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو للحد منها تحقيقًا للأغراض السياسية، وذلك بتخفيض التعريف أو الرسوم الجمركية في حالة الرغبة في تسهيل التجارة ورفع سعرها في حالة الحد منها (العامري والحلو، 2020، ص 67).

ويتضح من الأهداف السابقة أن السياسة الجمركية لا تقتصر على فرض الرسوم الجمركية، وإنما تمثل أداة اقتصادية متعددة الأبعاد تؤثر في حجم الواردات، وهيكل التجارة الخارجية، والإيرادات العامة. وتُعدّ سعر الدولار الجمركي أحد أهم الأدوات التنفيذية للسياسة الجمركية في العديد من الدول، إذ ينعكس أي تعديل فيه بصورة مباشرة على القيمة الجمركية للسلع المستوردة، ومن ثم على حجم الرسوم المحصلة وسلوك المستوردين، وهو ما يمثل الأساس النظري الذي تنطلق منه هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين سعر الدولار الجمركي وحركة الواردات والرسوم الجمركية في اليمن.

2.1.3 مفهوم الدولار الجمركي والتعريف الجمركي:

يُعدّ سعر الدولار الجمركي أحد أدوات السياسة الجمركية غير المباشرة، إذ يُستخدم كأساس لتحويل قيمة السلع المستوردة من العملات الأجنبية إلى العملة المحلية عند احتساب الرسوم الجمركية، مما يجعله عاملاً مؤثرًا في تكلفة الاستيراد الفعلية.

ويعرف سعر الدولار الجمركي بأنه: "سعر صرف خاص تحدده الدولة أو الجهة الجمركية لاستخدامه في احتساب قيمة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، بغض النظر عن السعر الحقيقي للدولار في السوق" (أرباب، 2026، ص 34).

أما التعريف الجمركي فيعرفها قانون الجمارك اليمنية بأنها: "التعريف الجمركية عبارة عن "الجدول المتضمن مسميات البضائع ومعدلات الرسوم الجمركية التي تخضع لها والقواعد والملاحظات الواردة فيه" (مصلحة الجمارك اليمنية، 2021، ص 2).

يمكن القول أن الدولار الجمركي والتعريف الجمركي مفهومان مترابطان ولكنهما يختلفان من حيث الطبيعة والوظيفة الاقتصادية. فالتعريف الجمركي تمثل معدل الضريبة أو النسبة التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة، في حين يمثل الدولار الجمركي سعر الصرف المستخدم لتحويل القيمة الجمركية للسلع المقومة بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية قبل تطبيق التعريف

الجمركية عليها. وبالتالي فإن تعديل سعر الدولار الجمركي يؤدي إلى تغيير القيمة الخاضعة للرسوم الجمركية حتى في حال بقاء نسب التعريفات الجمركية ثابتة، وهو ما ينعكس مباشرةً على تكلفة الاستيراد والإيرادات الجمركية. وبعبارة أخرى، فإن التعريفات الجمركية تحدد نسبة الرسوم المفروضة، في حين يحدد الدولار الجمركي الوعاء الذي تُحسب عليه هذه الرسوم، ولذلك فإن رفع الدولار الجمركي يؤدي إلى زيادة قيمة الرسوم المستحقة على المستوردين من دون الحاجة إلى تعديل جداول التعريفات الجمركية نفسها.

2.1.4 النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة بين سعر الدولار الجمركي والواردات والرسوم الجمركية:

تستند العلاقة بين سعر الدولار الجمركي وحركة الواردات والرسوم الجمركية إلى عدد من النظريات الاقتصادية التي تناولت أثر الرسوم الجمركية وأسعار الصرف في التجارة الدولية. وتساعد هذه النظريات في تفسير الآليات التي ينتقل من خلالها أثر تعديل سعر الدولار الجمركي إلى حجم الواردات وقيمة الرسوم الجمركية المحصلة، كما توفر أساساً نظرياً لتحليل نتائج الدراسة القياسية.

- **نظرية الحماية الجمركية:** تُعدُّ نظرية الحماية الجمركية من أقدم النظريات التي تناولت دور الرسوم الجمركية في الاقتصاد، إذ تقترض أن فرض الرسوم على السلع المستوردة يؤدي إلى زيادة أسعارها في السوق المحلية، وذلك يحد من قدرتها التنافسية مقارنة بالمنتجات المحلية، ويمنح الصناعات الوطنية فرصة للنمو والتوسع (غنام، 2025، ص 457)، خاصة في مراحلها الأولى.

وفي هذا السياق، فإن رفع سعر الدولار الجمركي يؤدي إلى زيادة القيمة الجمركية التي تُحتسب على أساسها الرسوم، فتزداد التكلفة النهائية للواردات حتى مع بقاء معدلات التعريفات الجمركية ثابتة. ويترتب على ذلك انخفاض الطلب على السلع المستوردة بدرجات متفاوتة تبعاً لمدى توافر البدائل المحلية وطبيعة السلعة، وهو ما يجعل الدولار الجمركي أداة غير مباشرة لتحقيق أهداف الحماية التجارية.

- **نظرية مرونة الطلب على الواردات:** توضح نظرية مرونة الطلب أن استجابة المستوردين لارتفاع تكاليف الاستيراد تختلف باختلاف نوع السلعة. فإذا كانت السلعة ضرورية ولا تتوفر لها بدائل مناسبة، فإن الطلب عليها يكون منخفض المرونة، وبالتالي يظل حجم استيرادها مرتفعاً نسبياً على الرغم من زيادة الرسوم الجمركية. أما إذا كانت السلعة كمالية أو تتوفر لها بدائل، فإن الطلب عليها يكون أكثر مرونة، ويؤدي ارتفاع تكلفة الاستيراد إلى انخفاض ملحوظ في الكميات المستوردة (كاظم، 2018، ص 93).

وتفسر هذه النظرية اختلاف تأثير سعر الدولار الجمركي بين المجموعات السلعية، إذ لا يُتوقع أن تكون السلع جميعاً على الدرجة نفسها من الحساسية تجاه تغير تكلفة الاستيراد، وهو ما يبرر إجراء التحليل القطاعي بحسب نوع السلعة كما هو معتمد في هذه الدراسة.

- **العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية:** تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن تغيرات أسعار الصرف تؤثر في القدرة التنافسية للسلع المستوردة من خلال تغيير تكلفتها بالعملة المحلية. وعلى الرغم من أن الدولار الجمركي لا يمثل سعر الصرف الفعلي في السوق، فإنه يؤدي وظيفة مشابهة داخل النظام الجمركي، إذ يحدد السعر الذي تُقَوَّم على أساسه الواردات عند احتساب الرسوم الجمركية (رملي، 2026، ص 35).

وبالتالي فإن رفع سعر الدولار الجمركي يزيد القيمة الجمركية للسلع المستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع الرسوم المستحقة وارتفاع تكلفة الاستيراد. ومع استمرار هذا الارتفاع قد يتجه المستوردون إلى تقليل الكميات المستوردة، أو البحث عن أسواق بديلة، أو استبدال بعض السلع ببدائل محلية إذا كانت متاحة.

• **نظرية الإيرادات الجمركية:** تنظر هذه النظرية إلى الإيرادات الجمركية باعتبارها ناتجًا لتفاعل عنصرين رئيسيين، هما قيمة الرسوم المفروضة، وحجم الواردات الخاضعة لهذه الرسوم. ويعني ذلك أن زيادة العبء الجمركي لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الإيرادات بصورة مستمرة، لأن ارتفاع تكلفة الاستيراد قد يحد من الكميات المستوردة، وهو ما يقلص الوعاء الجمركي. ومن ثم فإن الأثر النهائي لتعديل سعر الدولار الجمركي يعتمد على قوة التأثير في كل من هذين العنصرين؛ فإذا كانت الزيادة في قيمة الرسوم أكبر من الانخفاض في حجم الواردات ارتفعت الإيرادات الجمركية، أما إذا كان انخفاض الواردات كبيرًا فقد تتراجع الإيرادات على الرغم من ارتفاع سعر الدولار الجمركي.

الإطار النظري المفسر للدراسة:

استنادًا إلى النظريات السابقة، يمكن تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة على وفق تسلسل اقتصادي مترابط، يبدأ بتعديل سعر الدولار الجمركي بوصفه متغيرًا مستقلًا، والذي يؤدي إلى زيادة القيمة الجمركية للسلع المستوردة، ومن ثم ارتفاع الرسوم الجمركية المستحقة، وهو ما يرفع تكلفة الاستيراد بالنسبة للمستوردين.

وتختلف استجابة الواردات لهذا الارتفاع بحسب مرونة الطلب وطبيعة السلعة، حيث يُتوقع أن تكون السلع الأساسية أقل تأثرًا مقارنة بالسلع الكمالية أو السلع التي تتوافر لها بدائل محلية. وفي المقابل، تتحدد الإيرادات الجمركية على وفق المحصلة النهائية بين ارتفاع قيمة الرسوم وانخفاض حجم الواردات، وهو ما يجعل العلاقة بين سعر الدولار الجمركي والإيرادات علاقة اقتصادية قد تكون موجبة أو سالبة تبعًا لخصائص السوق وهيكل الواردات.

وعليه، تفترض هذه الدراسة أن التغير في سعر الدولار الجمركي يمثل أحد المحددات الرئيسة لحركة الواردات والإيرادات الجمركية في اليمن، مع احتمال اختلاف حجم واتجاه التأثير بين المجموعات السلعية المختلفة، وهو ما سيتم اختباره عبر نماذج الانحدار الخطي المطبقة على بيانات جمرك ميناء عدن في المدة (2016-2025م).

2.2 الدولار الجمركي والواردات والرسوم الجمركية:

2.2.1 آلية احتساب الرسوم الجمركية باستخدام الدولار الجمركي:

تتم عملية احتساب الرسوم الجمركية على السلع المستوردة عبر سلسلة من الخطوات تبدأ بتحديد القيمة الجمركية للسلعة وتنتهي بتحديد مقدار الرسم الواجب تحصيله. ويُعد سعر الدولار الجمركي عنصرًا محوريًا في هذه العملية، إذ يُستخدم لتحويل قيمة السلع المستوردة المقومة بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية التي تُحتسب على أساسها الرسوم الجمركية.

فعند استيراد سلعة ما، يتم أولاً تحديد قيمتها بالدولار الأمريكي على وفق الفاتورة التجارية المقدمة من المستورد، ثم تُحوّل هذه القيمة إلى العملة المحلية باستخدام سعر الدولار الجمركي المعتمد من قبل السلطات الجمركية. وبعد ذلك تُطبق نسبة التعريف الجمركية المحددة على القيمة المحولة للحصول على قيمة الرسوم الجمركية المستحقة.

ويمكن التعبير عن هذه الآلية بصورة مبسطة على النحو الآتي:

القيمة الجمركية بالعملة المحلية = قيمة السلعة بالدولار × سعر الدولار الجمركي

قيمة الرسوم الجمركية = القيمة الجمركية × نسبة التعريف الجمركية

وبناءً على ذلك، فإن أي تغيير في سعر الدولار الجمركي يؤدي مباشرة إلى تغيير في القيمة الجمركية، حتى في حال ثبات كل من قيمة السلعة بالدولار ونسب التعريف الجمركية. وبالتالي فإن رفع سعر الدولار الجمركي يؤدي إلى زيادة الوعاء الجمركي، ومن ثم زيادة الرسوم الجمركية المستحقة، وهو ما ينعكس على تكلفة الاستيراد النهائية التي يتحملها المستورد. كما أن هذه الآلية تُظهر أن الدولار الجمركي لا يؤثر في نسبة الضريبة نفسها، وإنما يؤثر في الأساس الذي تُحتسب عليه تلك الضريبة، وهو ما يجعله أداة ذات تأثير غير مباشر لكنه فعال في تحديد الحصيلة الجمركية وسلوك الاستيراد في الاقتصاد.

2.2.2 أثر الدولار الجمركي على الواردات:

يُعد أثر سعر الدولار الجمركي على الواردات من أهم القضايا في تحليل السياسة الجمركية، إذ يرتبط بمباشر بتكلفة الاستيراد النهائية التي يتحملها المستورد، ومن ثم يؤثر في قرارات الاستيراد وحجم الطلب على السلع المستوردة. فعندما يتم رفع سعر الدولار الجمركي، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة القيمة الجمركية للسلع المستوردة المقومة بالعملة الأجنبية، حتى مع ثبات أسعارها في السوق العالمية ونسب التعريف الجمركية.

ويترتب على هذا الارتفاع زيادة في تكلفة الاستيراد الكلية، وذلك ينعكس على أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. على وفق نظرية الطلب، فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة، فإن درجة هذا الانخفاض تختلف باختلاف مرونة الطلب على تلك السلعة.

ففي حالة السلع الضرورية، مثل: المواد الغذائية الأساسية والأدوية ومدخلات الإنتاج، يكون الطلب عليها منخفض المرونة، مما يعني أن حجم الواردات لا يتأثر كثيراً بزيادة التكلفة الجمركية. في المقابل، تكون السلع الكمالية أو غير الأساسية أكثر مرونة، وبالتالي فإن ارتفاع سعر الدولار الجمركي يؤدي إلى انخفاض واضح في كمياتها المستوردة، إما عبر تقليل الاستيراد أو البحث عن بدائل محلية أو أقل تكلفة.

كما أن تأثير الدولار الجمركي لا يقتصر على الحجم الكلي للواردات فقط، بل يمتد ليشمل الهيكل السلعي للواردات، فقد يؤدي ارتفاعه إلى إعادة توزيع الاستيراد نحو السلع الأساسية على حساب السلع غير الضرورية، وهو ما يغير من تركيب التجارة الخارجية للدولة.

وبناءً على ذلك، فإن العلاقة بين سعر الدولار الجمركي والواردات ليست علاقة خطية ثابتة، وإنما هي علاقة تعتمد على عدة عوامل، من أهمها مرونة الطلب، وطبيعة السلع المستوردة، ومستوى الدخل، وتوافر البدائل المحلية، وهو ما يفسر اختلاف النتائج بين الدراسات التطبيقية في هذا المجال.

2.2.3 أثر الدولار الجمركي على الإيرادات الجمركية:

تُعد الإيرادات الجمركية أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الجمركية، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد على التجارة الخارجية كمصدر للإيرادات العامة. ويؤثر سعر الدولار الجمركي مباشر في حجم هذه الإيرادات عبر تأثيره على القيمة الجمركية للسلع المستوردة، ومن ثم على مقدار الرسوم الجمركية المحصلة.

فعند رفع سعر الدولار الجمركي، ترتفع القيمة المحلية للسلع المستوردة المقومة بالعملات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الوعاء الجمركي الذي تُطبق عليه التعريفية الجمركية. وبالتالي، ترتفع قيمة الرسوم الجمركية المفروضة حتى في حال ثبات الكميات المستوردة أو نسب التعريفية الجمركية. ومن هذا المنظور، فإن رفع الدولار الجمركي قد يؤدي في الأجل القصير إلى زيادة الإيرادات الجمركية نتيجة توسع القاعدة الضريبية.

غير أن الأثر النهائي على الإيرادات لا يعتمد على جانب القيمة فقط، بل يتحدد أيضًا بحجم الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية. فإذا أدى ارتفاع تكلفة الاستيراد الناتج عن رفع الدولار الجمركي إلى انخفاض كبير في حجم الواردات، فإن ذلك قد يقلل من الوعاء الجمركي الإجمالي، وبالتالي قد يحد من نمو الإيرادات أو حتى يؤدي إلى انخفاضها في بعض الحالات.

وبناءً على ذلك، فإن العلاقة بين سعر الدولار الجمركي والإيرادات الجمركية تُعدُّ علاقة غير خطية، وتخضع لتفاعل مزدوج بين سعر الضريبة (أو الوعاء الجمركي) وحجم القاعدة الضريبية (الواردات). وهو ما يتسق مع الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى وجود مستوى أمثل للعبء الجمركي يمكن عنده تعظيم الإيرادات من دون التسبب في انكماش كبير في حجم التجارة.

كما أن اختلاف استجابة السلع المستوردة لتغير سعر الدولار الجمركي، باختلاف مرونة الطلب وطبيعة السلع، يؤدي إلى تباين في أثر هذا التغير على الإيرادات الجمركية بين القطاعات المختلفة، وهو ما يبرر الاعتماد على التحليل القطاعي في الدراسات التطبيقية.

2.2.4 العوامل المحددة لتأثير الدولار الجمركي:

يتباين أثر سعر الدولار الجمركي على كل من الواردات والإيرادات الجمركية تبعًا لمجموعة من العوامل الاقتصادية والهيكلية التي تحدد درجة استجابة الاقتصاد المحلي للتغيرات في تكلفة الاستيراد. وتُعدُّ هذه العوامل أساسية في تفسير اختلاف النتائج بين السلع والمجموعات السلعية المختلفة، كما تسهم في توضيح طبيعة العلاقة غير الخطية بين الدولار الجمركي والمتغيرات التابعة للدراسة.

● **مرونة الطلب على الواردات:** تُعدُّ مرونة الطلب من أهم المحددات في هذا السياق، إذ يختلف تأثير ارتفاع الدولار الجمركي باختلاف درجة استجابة الطلب لتغير الأسعار؛ إذ تؤدي تغيرات الأسعار النسبية إلى تغيرات في أنماط الاستهلاك عبر تأثيري الإحلال والدخل (Krugman et al., 2012, pp. 112–115). وبناءً على ذلك، فإن السلع ذات الطلب غير المرن، مثل العديد من السلع الأساسية، تكون كمياتها المستوردة أقل استجابة لارتفاع التكلفة، في حين تكون السلع الكمالية أو غير الضرورية أكثر تأثرًا بسبب ارتفاع مرونة الطلب عليها.

● **طبيعة السلع المستوردة:** تؤثر طبيعة السلعة مباشرة في مدى استجابة الواردات للتغير في الدولار الجمركي، إذ تختلف استجابة الواردات باختلاف درجة أهمية السلعة وتوفر البدائل ودرجة حساسية الطلب تجاه تغير الأسعار. فكلما كانت السلعة أكثر ضرورة للاستهلاك أو مرتبطة بعملية الإنتاج المحلي، انخفض تأثير ارتفاع التكلفة على الكميات المستوردة، في حين يكون الأثر أكبر في السلع التي تتوفر لها بدائل أو تتميز بمرونة طلب أعلى (Dunn & Mutti, 2004, pp. 111–112).

- توفر البدائل المحلية: يسهم وجود بدائل محلية للسلع المستوردة في زيادة حساسية الطلب تجاه التغير في تكلفة الاستيراد، إذ يؤدي ارتفاع الدولار الجمركي إلى تحول المستهلكين أو المنتجين نحو البدائل المحلية، مما يعزز انخفاض حجم الواردات في بعض القطاعات (Dunn & Mutti, 2004, pp. 111–112).
- مستوى الدخل والقدرة الشرائية: تؤثر الظروف الاقتصادية الداخلية، ومنها مستوى الدخل والقدرة الشرائية، في قدرة المستهلكين والمنتجين على الاستجابة للتغيرات في تكاليف التجارة، إذ قد تؤدي زيادة تكلفة الاستيراد إلى تغير أنماط الطلب على السلع المستوردة على وفق الظروف الاقتصادية السائدة. (Anderson and van Wincoop, 2004, pp. 2–3)
- هيكل الاقتصاد والانفتاح التجاري: كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحًا واعتمادًا على الواردات، زادت حساسيته للتغيرات في السياسة الجمركية، في حين تكون الاقتصادات الأكثر تنوعًا وأقل اعتمادًا على الاستيراد أقل تأثرًا بتغير سعر الدولار الجمركي (Krugman et al., 2012, pp. 111–117).
- السياسات الاقتصادية المرافقة: قد يتأثر أثر الدولار الجمركي بوجود سياسات اقتصادية أخرى مرافقة، مثل: الدعم الحكومي، أو القيود غير الجمركية، أو سياسات سعر الصرف، مما قد يعزز أو يحد من تأثيره على الواردات والإيرادات الجمركية. وبناءً على ما سبق، يتضح أن أثر الدولار الجمركي لا يُفسر بعامل واحد فقط، بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والهيكلية والمؤسسية، وهو ما يفسر التباين في النتائج بين القطاعات السلعية المختلفة في هذه الدراسة (Anderson and van Wincoop, 2004, pp. 1–2).

3. النتائج القياسية والتحليل الاقتصادي:

3.1 منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية مزدوجة تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي (الكمي). إذ استخدام المنهج الوصفي في تتبع تطور سعر الدولار الجمركي وحركة الواردات والرسوم الجمركية في المدة (2016–2025م)، في حين يُستخدم المنهج القياسي لقياس أثر سعر الدولار الجمركي على المتغيرات التابعة محل الدراسة.

3.2 مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية للمدة (2016–2025م)، جمعت من مصادر رسمية متنوعة لضمان دقة التحليل وموثوقيته. وشملت البيانات إحصاءات الواردات والرسوم الجمركية الصادرة عن جمرك ميناء عدن، بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة. ويبين كل من الجداول (1)، و(2)، و(3) البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة في التحليل القياسي.

جدول (1): تطور إجمالي كمية الواردات وسعر الدولار الجمركي في المدة (2016–2025م)

السنة	المتوسط السنوي للدولار الجمركي (ريال يمني)	إجمالي كمية الواردات (طن)	إجمالي الرسوم الجمركية (مليون ريال)
2016م	242	1,544,273	4,537
2017م	250	2,205,969	5,711
2018م	250	2,869,092	10,505
2019م	250	3,248,578	11,137

2020م	250	3,441,128	11,846
2021م	354	3,704,597	18,712
2022م	500	3,409,401	25,170
2023م	750	1,163,396	11,823
2024م	750	785,365	8,894
2025م	750	1,484,971	15,705

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جمرك ميناء عدن للمدة (2016-2025م).

جدول (2): تطور إجمالي كمية الواردات لعينة من السلع المختارة وسعر الدولار الجمركي في المدة (2016-2025م)

السنة	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م	2022م	2023م	2024م	2025م
المتوسط السنوي للدولار الجمركي (ريال يمني)	242	250	250	250	250	354	500	750	750	750
الحديد (طن)	154,239	327,666	820,141	797,866	835,611	966,569	692,076	218,182	154,077	222,084
حديد مصنع (طن)	6,358	60,052	111,315	123,201	181,541	252,181	166,050	49,385	54,227	64,911
الاخشاب (طن)	16,295	78,686	119,286	142,259	146,858	77,232	111,862	11,538	6,811	22,819
الابلاكاش (طن)	18,690	38,970	70,067	83,704	93,020	124,142	64,091	17,823	10,113	25,805
الاسمنت (طن)	723,979	707,765	520,560	444,251	495,364	833,572	280,346	236,262	74,745	56,722
الكلنكر (طن)	426,096	581,089	700,212	1,050,285	941,411	948,549	1,200,65	207,400	40,000	245,800
الديزل (طن)	0	28,500	23,108	14,207	38,050	113,927	9,929	17,908	17,715	22,001
الفحم حجري (طن)	54,695	200,520	315,592	397,434	464,122	53,535	640,252	277,922	268,337	516,987
السكر (طن)	18,341	25,500	14,593	6,040	5,711	12,000	19,300	6,000	6,600	59,128
الفاصوليا (طن)	4,895	3,470	9,776	5,836	3,135	4,734	6,010	3,979	885	1,020
السهم (طن)	150	0	10	0	35	355	527	122	0	225
الدقيق (طن)	25,830	8,700	21,819	95,826	12,451	20,973	15,573	7,342	5,750	27,221
السيارات (طن)	4,106	268	8,159	13,187	19,105	22,117	7,872	2,878	12	287
مواد خام للصناعة (طن)	435	312	913	1,376	10,188	14,494	33,486	13,115	19	23,954
زيوت نباتية خام للصناعة (طن)	36,490	83,393	81,232	17,481	148,359	125,587	73,874	21,921	68,205	63,896
الأغنام والمواشي (طن)	12,587	10,655	9,670	12,141	1,221	1,125	1,519	263	6	4
الذرة (طن)	473	49,627	38,820	34,103	23,460	21,529	45,780	35,912	48,895	59,333
علف الدواجن (طن)	0	0	0	0	10,957	10,168	4,000	14,423	21,364	0

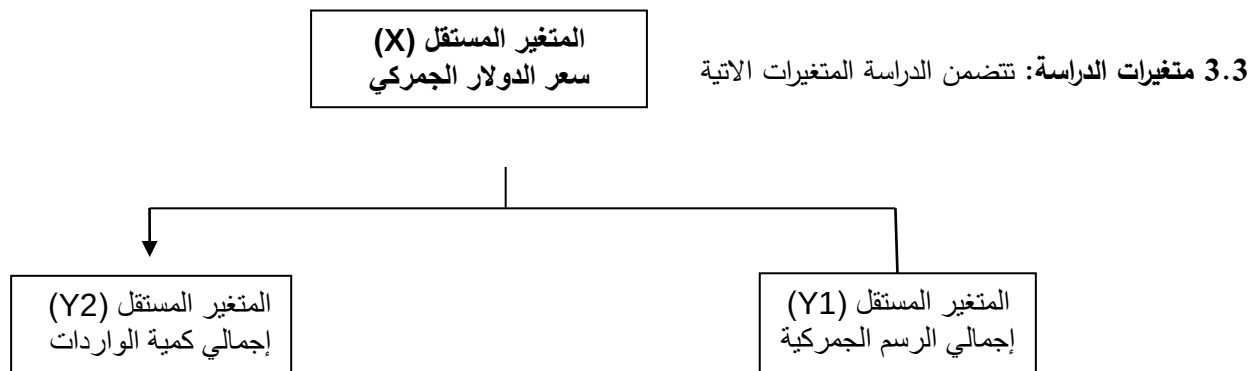
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جمرك ميناء عدن للمدة (2016-2025م).

جدول (3): تطور إجمالي الرسوم الجمركية لعينة من السلع المختارة وسعر الدولار الجمركي في المدة (2016-2025م)

السنة	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م	2022م	2023م	2024م	2025م
المتوسط السنوي للدولار الجمركي (ريال يمني)	242	250	250	250	250	354	500	750	750	750
الحديد (مليون ريال)	929	1,828	5,048	4,776	4,619	7,963	10,578	4,591	3,590	5,006
حديد مصنع (مليون ريال)	25	350	731	762	1,102	1,881	2,363	818	997	1,302
الاخشاب (مليون ريال)	74	398	570	693	707	448	1,142	222	97	302
الابلاكاش (مليون ريال)	133	301	527	604	691	1,134	1,053	465	251	568
الاسمنت (مليون ريال)	1,041	847	573	401	496	1,720	736	792	256	148
الكلنكر (مليون ريال)	236	374	473	703	658	686	1,705	268	78	498
الديزل (مليون ريال)	0	205	145	106	228	827	297	510	518	555
الفحم حجري (مليون ريال)	59	260	516	630	615	63	3206	1818	1492	2,600

1,138	131	113	249	116	32	38	91	153	122	السكر (مليون ريال)
28	24	105	109	66	29	51	87	31	42	الفاصوليا (مليون ريال)
20	0	16	46	21	2.6	0	0.8	0	77	السمسم (مليون ريال)
137	32	41	82	89	49	411	93	36	108	الدقيق (مليون ريال)
90	4.2	908	1,755	2,672	1,746	1,257	764	21	683	السيارات (مليون ريال)
540	4.7	75	169	49	41	13	13	8.0	11	مواد خام للصناعة (مليون ريال)
486	420	162	623	780	609	78	346	357	154	زيوت نباتية خام للصناعة (مليون ريال)
0.3	0.8	34	115	52	45	434	346	381	432	الأغنام والمواشي (مليون ريال)
608	477	347	323	83	65	101	115	140	1.4	الذرة (مليون ريال)
0	203	145	27	42	27	0	0	0	0	علف الدواجن (مليون ريال)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جمرك ميناء عدن للمدة (2016-2025م).



3.4 النماذج القياسية

استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية لتحليل أثر سعر الدولار الجمركي على الواردات والرسوم الجمركية، وتشمل:

- تحليل الارتباط (Correlation Analysis).
- الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression).
- معامل التحديد (R^2) لقياس القدرة التفسيرية للنموذج.
- اختبار (t) لقياس معنوية معاملات الانحدار.
- اختبار (F) لقياس معنوية النموذج ككل.
- تحليل النماذج القطاعية للمقارنة بين السلع وقياس اختلاف استجابة كل سلعة للتغير في سعر الدولار الجمركي.
- الاختبارات التشخيصية للنماذج، وتشمل اختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) لفحص طبيعية البواقي، واختبار دورين-واتسون (Durbin-Watson) للكشف عن الارتباط الذاتي، واختبار بروش-باجان (Breusch-Pagan) للتحقق من ثبات التباين.

3.5 أثر سعر الدولار الجمركي على إجمالي كمية الواردات:

يهدف هذا القسم إلى قياس أثر التغيرات في سعر الدولار الجمركي على إجمالي كمية الواردات عبر جمرك ميناء عدن في المدة (2016-2025م)، وذلك عبر تقدير أنموذج انحدار خطي بسيط يربط بين سعر الدولار الجمركي بوصفه متغيرًا مستقلًا،

وإجمالي كمية الواردات (بالطن) بوصفه متغيرًا تابعًا. ويستند هذا التحليل إلى فرضية مفادها أن زيادة سعر الدولار الجمركي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد، بما قد ينعكس على انخفاض حجم الواردات.

جدول (4): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لأثر سعر الدولار الجمركي على إجمالي كمية الواردات

المتغير	المعامل (B)	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة (Sig)	المعامل المعياري (Beta)
الثابت	3,700,000	610,131	6.07	<0.001	-
سعر الدولار الجمركي	-3,028	1,253	-2.42	0.042	-0.650

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي لبيانات الجدول رقم (1).

جدول (5): جودة ملائمة النموذج

المؤشر	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$)	قيمة F	مستوى الدلالة
القيمة	0.422	0.350	5.840	0.042

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي لبيانات الجدول رقم (1).

3.5.1 تفسير النتائج القياسية:

تشير نتائج نموذج الانحدار إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الدولار الجمركي وإجمالي كمية الواردات في جمرک ميناء عدن في المدة (2016-2025م). فقد بلغ معامل الانحدار الخاص بسعر الدولار الجمركي (-3028)، وهو معامل سالب ودال إحصائيًا عند مستوى معنوية (5%)، إذ بلغت قيمة ($t = -2.42$)، ومستوى الدلالة ($Sig = 0.042$). وتشير هذه النتيجة إلى أنه، مع ثبات بقية العوامل الأخرى، فإن زيادة سعر الدولار الجمركي بمقدار ريال يمني واحد ترتبط بانخفاض متوسط كمية الواردات السنوية بنحو (3028) طنًا. ويعكس ذلك وجود أثر انكماشى لارتفاع تكلفة التقييم الجمركي على حركة الواردات.

بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.422$)، أي أن التغير في سعر الدولار الجمركي يفسر نحو (42.2%) من التغيرات في كمية الواردات في مدة الدراسة، في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، مثل: (أسعار الصرف في السوق الموازي، مستوى الطلب المحلي، القدرة الشرائية، الظروف الأمنية واللوجستية، تكاليف النقل والتأمين، السياسات التجارية الأخرى). أما اختبار معنوية النموذج الكلي فقد أظهر أن قيمة ($F = 5.840$) كانت معنوية عند مستوى (0.042)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مقبولة، وأن سعر الدولار الجمركي يمثل متغيرًا مؤثرًا في تفسير تغيرات كمية الواردات في مدة الدراسة.

كما بلغت قيمة معامل الانحدار ($Beta = -0.650$)، وهي تشير إلى أن أثر سعر الدولار الجمركي جاء باتجاه سلبي وبدرجة تأثير متوسطة، أي أن ارتفاع سعر الدولار الجمركي يرتبط بانخفاض ملموس في حجم الواردات.

واستكمالًا لتقييم صلاحية النموذج، أجريت الاختبارات التشخيصية على بواقي نموذج الواردات (جدول رقم 2)، وأظهرت الاختبارات التشخيصية أن بواقي نموذج الواردات تتسم بخصائص مقبولة من حيث التوزيع الطبيعي وثبات التباين. فقد أظهر اختبار شابيرو-ويلك أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ($W = 0.979$ ، $p = 0.958$)، كما أشار اختبار بروش-باجان إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين ($LM = 0.713$ ، $p = 0.398$).

في المقابل، أظهرت قيمة اختبار دورين-واتسون ($D-W = 0.709$) وجود مؤشر على ارتباط ذاتي موجب في البواقي، وهو ما يمثل أحد القيود المرتبطة بقصر السلسلة الزمنية المستخدمة (10 مشاهدات فقط). لذلك ينبغي تفسير النتائج في إطار محدودية حجم العينة، مع الاستناد إلى اختبار الاستقرار الهيكلي والنماذج المنفصلة لتعزيز التحليل.

أما اختبار Chow فقد كشف عن وجود كسر هيكلي معنوي عند عام 2021م، إذ بلغت قيمة الاختبار ($F = 9.738$)، عند مستوى دلالة (0.013)، مما يشير إلى أن العلاقة بين سعر الدولار الجمركي وكمية الواردات لم تكن مستقرة في كامل مدة الدراسة.

ويرتبط هذا التحول ببداية سلسلة الزيادات في سعر الدولار الجمركي منذ عام 2021م؛ إذ ارتفع السعر من مستويات تقارب (250 ريالاً) إلى (354 ريالاً)، ثم إلى (500 ريالاً)، وصولاً إلى (750 ريالاً)، وذلك يستدعي تحليل الفترتين بصورة منفصلة كما سيتم عرضه لاحقاً.

جدول (6): الاختبارات التشخيصية لأنموذج الواردات

الاختبار	الإحصائية	القيمة	مستوى الدلالة	القرار
شاير-ويلك - التوزيع الطبيعي للبواقي	W	0.979	0.958	البواقي موزعة طبيعياً
دورين-واتسون - الارتباط الذاتي	D-W	0.709	—	ارتباط ذاتي موجب (دون $dL = 0.879$)
بروش-باجان - ثبات التباين	LM	0.713	0.398	التباين ثابت (متجانس)
تشاو - الاستقرار الهيكلي عند 2021م	F	9.738	0.013	انفصال هيكلي معنوي عند 2021م

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبواقي الأنموذج المقدر لبيانات الجدول رقم (1).

3.5.2 التفسير الاقتصادي:

تتفق النتيجة القياسية التي توصل إليها الأنموذج مع المنطق الاقتصادي القائم على أن زيادة سعر الدولار الجمركي تؤدي إلى ارتفاع القيمة الجمركية المحتسبة على السلع المستوردة، وبالتالي زيادة التكلفة الإجمالية للاستيراد. ويؤدي ارتفاع تكلفة الاستيراد إلى تقليص الحوافز الاقتصادية لدى المستوردين، الأمر الذي قد ينعكس على حجم الواردات عبر عدة قنوات، من أهمها: (تخفيض الكميات المستوردة، التحول نحو استيراد سلع أقل تكلفة أو بدائل ذات قيمة جمركية منخفضة، إعادة تقييم قرارات الاستيراد على وفق هوامش الربح المتوقعة).

وتتضح هذه العلاقة عند تحليل المسار الزمني للبيانات، إذ شهدت كمية الواردات مستويات مرتفعة نسبياً في المدة التي حافظ فيها سعر الدولار الجمركي على مستويات منخفضة نسبياً تراوحت بين (242-354 ريالاً)، في حين بدأت الواردات في التراجع بصورة أكثر وضوحاً بعد سلسلة الزيادات التي شهدتها سعر الدولار الجمركي ابتداءً من عام 2021م.

فقد انخفض إجمالي كمية الواردات من نحو (3.70 مليون طن) عام 2021م إلى حوالي (1.16 مليون طن) عام 2023م، ثم إلى نحو (785 ألف طن) عام 2024م، بالتزامن مع وصول سعر الدولار الجمركي إلى مستوى (750 ريالاً). وتدعم هذه التطورات الاتجاه السلبي الذي أظهره معامل الانحدار في الأنموذج القياسي.

ومع ذلك، فإن ارتفاع الواردات نسبياً خلال عام 2025م إلى حوالي (1.48 مليون طن) على الرغم من استمرار سعر الدولار الجمركي عند مستوى (750 ريالاً) يشير إلى أن أثر السياسة الجمركية لا يعمل بمعزل عن بقية العوامل الاقتصادية، وإنما

يتفاعل مع متغيرات أخرى، مثل: مستوى الطلب المحلي، وتغير أسعار الصرف، واستقرار النشاط التجاري، وتوفر التمويل للاستيراد، والظروف اللوجستية.

وتتسجم هذه النتيجة مع الإطار النظري لتكاليف التجارة، التي توضح أن ارتفاع تكاليف التجارة يمثل أحد العوامل الأساسية المؤثرة في حجم التدفقات التجارية، إذ تؤدي زيادة تكلفة دخول السلع إلى تقليص حجم التجارة بين الأسواق (Anderson & van Wincoop, 2004, pp. 691-695).

وفي الحالة اليمنية، فإن أثر رفع سعر الدولار الجمركي اكتسب أهمية أكبر بسبب تزامنه مع بيئة اقتصادية استثنائية اتسمت بارتفاع تكاليف النقل والتأمين، واضطراب أسعار الصرف، واستمرار حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي جعل الزيادة في التكلفة الجمركية تمثل عبئاً إضافياً على المستوردين.

وعليه، تشير هذه النتيجة إلى أن استخدام سعر الدولار الجمركي كأداة لزيادة الإيرادات العامة يجب أن يراعي أثره المحتمل على تدفق السلع، خصوصاً السلع الأساسية ومدخلات الإنتاج، بحيث يتحقق التوازن بين الهدف المالي للسياسة الجمركية والحفاظ على استقرار الأسواق المحلية.

3.6 أثر سعر الدولار الجمركي على إجمالي الرسوم الجمركية:

هدف هذا القسم إلى قياس أثر التغير في سعر الدولار الجمركي على إجمالي الرسوم الجمركية المحصلة في جمرک ميناء عدن في المدة (2016-2025م)، وذلك عبر تقدير أنموذج انحدار خطي بسيط يختبر مدى قدرة سعر الدولار الجمركي على تفسير التغيرات في الإيرادات الجمركية.

ويستند الأنموذج إلى الفرضية النظرية التي تقترض أن رفع سعر الدولار الجمركي يؤدي إلى زيادة القيمة الجمركية للسلع المستوردة، وبالتالي قد يسهم في رفع الحصيلة الجمركية، فإن هذا الأثر قد يتأثر بعوامل أخرى، أهمها حجم الواردات الفعلي، والتركيب السلعي، والإعفاءات الجمركية، وكفاءة التحصيل.

جدول (7): نتائج تقدير أنموذج الانحدار الخطي لأثر سعر الدولار الجمركي على إجمالي الرسوم الجمركية

المتغير	المعامل (B)	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة (Sig.)	المعامل المعياري (Beta)
الثابت	9,235.790	4,383.910	2.107	0.068	-
سعر الدولار الجمركي	7.290	9.000	0.810	0.442	0.275

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي للجدول رقم (1).

جدول (8): جودة ملائمة الأنموذج

المؤشر	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل (Adjusted)	قيمة F	مستوى الدلالة
القيمة	0.076	-0.040	0.656	0.442

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي للجدول رقم (1).

3.6.1 تفسير النتائج القياسية:

تشير نتائج تقدير الأنموذج إلى وجود علاقة طردية ضعيفة وغير معنوية إحصائياً بين سعر الدولار الجمركي وإجمالي الرسوم الجمركية في جمرک ميناء عدن في المدة (2016-2025م).

بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.076$)، مما يعني أن سعر الدولار الجمركي يفسر فقط نحو (7.6%) من التغيرات في إجمالي الرسوم الجمركية، في حين تعود النسبة الأكبر من التغيرات إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. كما أظهرت نتائج اختبار معنوية النموذج أن قيمة ($F = 0.656$) عند مستوى دلالة (0.442)، وهي قيمة غير معنوية إحصائياً، مما يعني عدم وجود دليل كافٍ على أن سعر الدولار الجمركي يمثل محدداً مستقلاً لإجمالي الرسوم الجمركية في كامل مدة الدراسة.

أما معامل الانحدار الخاص بسعر الدولار الجمركي فقد بلغ ($B = 7.290$)، وهو معامل موجب، فإنه غير معنوي إحصائياً، إذ بلغت قيمة ($t = 0.810$)، ومستوى الدلالة ($Sig = 0.442$)، مما يشير إلى أن الزيادة في سعر الدولار الجمركي لم تؤدِّ بصورة منتظمة إلى زيادة الرسوم الجمركية في مدة الدراسة. كما بلغ معامل الانحدار المعياري ($Beta = 0.275$)، وهو ما يدل على ضعف القوة التفسيرية لسعر الدولار الجمركي مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة في الإيرادات الجمركية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن العلاقة النظرية المتوقعة بين سعر الدولار الجمركي والإيرادات الجمركية لم تتحقق بصورة مباشرة في مدة الدراسة، وذلك بسبب وجود عوامل وسيطة أثرت في قدرة السياسة السعرية على زيادة الحصيلة الجمركية. واستكمالاً لتقييم صلاحية النموذج، أجريت الاختبارات التشخيصية على بواقي أنموذج الواردات (جدول رقم 6)، وأظهرت نتائج الاختبارات التشخيصية أن بواقي أنموذج الرسوم الجمركية تتمتع بخصائص إحصائية مقبولة، إذ أظهر اختبار شابيرو-ويلك عدم وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي للبواقي ($p = 0.215$ ، $W = 0.899$)، كما أكد اختبار بروش-باجان ثبات التباين وعدم وجود مشكلة عدم تجانس في البواقي ($p = 0.840$ ، $LM = 0.041$).

أما اختبار دورين-واتسون فقد بلغت قيمته (1.204)، وهي تقع ضمن منطقة عدم الحسم، مما يعني عدم إمكانية الجزم بوجود ارتباط ذاتي أو عدمه. ومن ناحية أخرى، كشف اختبار Chow عن وجود تغير هيكلي معنوي عند عام 2021م، إذ بلغت قيمة الاختبار ($F = 6.280$) عند مستوى دلالة (0.034)، وهو ما يشير إلى أن العلاقة بين سعر الدولار الجمركي والرسوم الجمركية تغيرت بعد عام 2021م، الأمر الذي يفسر جزئياً ضعف الأنموذج الكلي، ويبرر تقدير نماذج منفصلة للفترتين محل الدراسة.

جدول (9): الاختبارات التشخيصية لأنموذج الرسوم الجمركية

الاختبار	الإحصائية	القيمة	مستوى الدلالة (Sig)	القرار
شابيرو-ويلك - التوزيع الطبيعي للبواقي	W	0.899	0.215	البواقي موزعة طبيعياً
دورين-واتسون - الارتباط الذاتي	D-W	1.204	—	منطقة عدم حسم (بين dL و dU)
بروش-باجان - ثبات التباين	LM	0.041	0.840	التباين ثابت (متجانس)
تشاو - الاستقرار الهيكلي عند 2021م	F	6.280	0.034	انفصال هيكلي معنوي عند 2021م

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبواقي الأنموذج المقدر لبيانات الجدول رقم (1).

3.6.2 التفسير الاقتصادي:

تشير النتائج القياسية إلى أن العلاقة بين سعر الدولار الجمركي وإجمالي الرسوم الجمركية في المدة (2016-2025م) لم تكن علاقة مباشرة أو مستقرة إحصائياً. وعلى الرغم من أن رفع سعر الدولار الجمركي يؤدي من الناحية النظرية إلى زيادة القيمة

الجمركية المحتسبة على الواردات، وبالتالي ارتفاع قيمة الرسوم المحصلة على السلعة الواحدة، فإن هذا الأثر قد لا ينعكس بالضرورة على إجمالي الإيرادات الجمركية إذا ترافق مع انخفاض في حجم الواردات أو تغير في هيكلها.

وتفسر هذه النتيجة بأن الإيرادات الجمركية لا تعتمد على سعر الدولار الجمركي فقط، وإنما تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية، من أهمها:

- حجم الواردات الفعلي وقيمتها.
- التركيب السلعي للواردات واختلاف معدلات التعرفة الجمركية بين السلع.
- نسبة السلع المعفاة أو الخاضعة لتخفيضات جمركية.
- التغيرات في أسعار الصرف في السوق الموازي.
- كفاءة الإجراءات الجمركية ومستوى التحصيل الفعلي.
- الظروف الاقتصادية العامة ومستوى النشاط التجاري.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه دراسة اقتصادية أوضحت أن الإيرادات الجمركية لا تتحدد بمعدلات التعرفة الجمركية وحدها، وإنما تتأثر أيضاً بحجم التجارة، وكفاءة الإدارة الجمركية، وتطبيق قواعد التقييم الجمركي، مما يؤكد أن تفسير التغيرات في الرسوم الجمركية يتطلب مراعاة مجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية، وليس الاعتماد على متغير واحد فقط (Gundogdu, 2011, pp. 52-60).

وتوضح البيانات التاريخية أن رفع سعر الدولار الجمركي لم يكن مصحوباً دائماً بزيادة في إجمالي الرسوم الجمركية؛ إذ شهدت بعض السنوات ارتفاعاً في الحصيلة على الرغم من ثبات سعر الدولار الجمركي، في حين سجلت بعض السنوات انخفاضاً في الإيرادات على الرغم من وصول السعر إلى مستويات مرتفعة.

ويظهر ذلك بصورة أوضح بعد عام 2021م، إذ ارتفع سعر الدولار الجمركي تدريجياً حتى بلغ (750 ريالاً)، فإن انخفاض حجم الواردات خلال عامي 2023 و2024م أدى إلى تقلص الوعاء الجمركي، مما حدّ من قدرة الزيادة السعرية على تحقيق نمو مماثل في الإيرادات.

وبعبارة أخرى، فإن أثر رفع سعر الدولار الجمركي على الإيرادات يعتمد على العلاقة بين أثر السعر وأثر الكمية؛ فإذا أدى رفع السعر إلى زيادة القيمة الجمركية من دون التأثير الكبير على حجم الواردات، فإن الإيرادات قد ترتفع، أما إذا أدى إلى انخفاض كبير في الواردات فإن أثر تقليص الوعاء الجمركي قد يفوق أثر زيادة التقييم الجمركي.

وتشير هذه النتيجة إلى أن السياسة الجمركية لا يمكن تقييمها من خلال أثرها على السعر المحاسبي فقط، بل يجب النظر إليها ضمن إطار أوسع يوازن بين هدف زيادة الإيرادات والحفاظ على انسياب التجارة وتوفير السلع في السوق المحلي.

3.7 تحليل النماذج المنفصلة للفترتين (2016-2020م و2021-2025م):

أظهرت نتائج اختبار Chow في الأنموذجين الرئيسيين وجود تغير هيكلي معنوي عند عام 2021م؛ إذ بلغ إحصاء الاختبار في أنموذج الواردات ($F = 9.738$, $p = 0.013$)، وفي أنموذج الرسوم الجمركية ($F = 6.280$, $p = 0.034$).

وتشير هذه النتائج إلى أن العلاقة بين سعر الدولار الجمركي وكل من كمية الواردات والإيرادات الجمركية لم تكن ثابتة في كامل مدة الدراسة، وإنما شهدت تحولاً بعد عام 2021م، وهو العام الذي بدأت فيه سلسلة التعديلات الكبيرة على سعر الدولار الجمركي.

في المدة الأولى (2016-2020م) اتسم سعر الدولار الجمركي بدرجة عالية من الاستقرار النسبي، إذ تراوح بين (242-250 ريالاً)، في حين اتسمت المدة الثانية (2021-2025م) بارتفاعات متتالية للسعر من (354 ريالاً) إلى (500 ريالاً)، ثم إلى (750 ريالاً).

وبناءً على ذلك، تم تقدير نماذج منفصلة للفترتين بهدف تحديد طبيعة العلاقة في كل مرحلة، ومعرفة ما إذا كان أثر السياسة الجمركية قد تغير بعد نقطة التحول الهيكلي.

3.7.1 مقارنة أنموذج أثر سعر الدولار الجمركي على الواردات بين الفترتين:

تكشف نتائج الجدول (10) عن اختلاف واضح في طبيعة العلاقة بين سعر الدولار الجمركي وكمية الواردات بين الفترتين. في المدة الأولى (2016-2020م)، جاء معامل سعر الدولار الجمركي موجباً ($B = 174,615$)، فإنه غير معنوي إحصائياً عند مستوى الدلالة المعتمد ($p = 0.106$)، ولا يعني ذلك وجود أثر إيجابي حقيقي لرفع سعر الدولار الجمركي على الواردات، وإنما يعكس بصورة أكبر طبيعة هذه المرحلة التي اتسمت باستقرار السعر الجمركي وعدم حدوث تغيرات جوهرية فيه، بالتزامن مع تحسن نسبي في حركة التجارة بعد الصدمة الأولى للحرب.

أما في المدة الثانية (2021-2025م)، فقد تغيرت طبيعة العلاقة بصورة جوهرية، إذ أصبح معامل سعر الدولار الجمركي سالباً ومعنوياً إحصائياً ($B = -7,041$) ($p = 0.009$)، كما ارتفعت القدرة التفسيرية للأنموذج إلى ($R^2 = 0.926$).

جدول (10): مقارنة نماذج الواردات للفترتين (2016-2020م و 2021-2025م)

المؤشر	المدة الأولى (2016-2020م)	المدة الثانية (2021-2025م)	المدة الكلية (2016-2025م)*
الثابت (α)	-40,712,519	6,480,893	3,700,000
معامل سعر الدولار الجمركي (B)	174,615	-7,041	-3,028
الخطأ المعياري لـ B	76,128	1,148	1,253
قيمة t	2.294	-6.136	-2.420
مستوى الدلالة (Sig)	0.106	0.009	0.042
المعامل المعياري (Beta)	0.798	-0.962	-0.650
معامل التحديد (R^2)	0.637	0.926	0.422
معامل التحديد المعدل	0.516	0.902	0.350
قيمة F	5.261	37.655	5.840
دلالة F (Sig.)	0.106	0.009	0.042

* نتائج المدة الكلية من الجدولين (4) و(5). المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الجدول رقم

(1).

وتشير هذه النتيجة إلى أن أثر رفع سعر الدولار الجمركي على الواردات ظهر بصورة واضحة بعد بدء سلسلة الزيادات الكبيرة في عام 2021م، إذ ارتبطت زيادة سعر الدولار الجمركي بانخفاض كمية الواردات. وتشير قيمة المعامل إلى أن زيادة سعر الدولار الجمركي بمقدار ريال واحد ارتبطت بانخفاض متوسط الواردات بنحو (7041) طناً سنوياً في هذه المدة. كما تؤكد قيمة معامل الانحدار المعياري ($Beta = -0.962$) قوة العلاقة السلبية خلال المدة الثانية، مقارنة بالمدة الأولى، مما يدل على أن تأثير السياسة الجمركية كان أكثر وضوحاً عندما انتقلت من حالة الاستقرار إلى مرحلة التعديل المستمر في السعر. ومع ذلك، يجب تفسير هذه النتيجة في إطار محدودية عدد المشاهدات في النموذج الفرعي (خمس سنوات فقط)، ولذلك فإنها تُعد نتيجة داعمة للتحليل وليست دليلاً نهائياً مستقلاً، فإنها تتوافق مع نتيجة اختبار Chow والتحليل الوصفي لمسار الواردات في مدة الدراسة.

3.7.2 مقارنة أنموذج أثر سعر الدولار الجمركي على الرسوم الجمركية بين الفترتين:

تكشف نتائج الجدول (11) عن اختلاف في اتجاه العلاقة بين سعر الدولار الجمركي وإجمالي الرسوم الجمركية بين الفترتين محل الدراسة، فإن هذه العلاقة لم تصل إلى مستوى المعنوية الإحصائية في أي من الفترتين، وهو ما يشير إلى أن أثر سعر الدولار الجمركي على الإيرادات الجمركية كان أكثر تعقيداً من أثره على كمية الواردات.

جدول (11): مقارنة نماذج الرسوم الجمركية للفترتين (2020-2016م و 2025-2021م)

المؤشر	المدة الأولى (2020-2016م)	المدة الثانية (2025-2021م)	المدة الكلية (2025-2016م)*
الثابت (α)	154.661-	31.265	9.236
معامل سعر الدولار الجمركي (B)	657.844	24.491-	7.290
الخطأ المعياري لـ B	388.562	13.831	9.000
قيمة t	1.693	1.771-	0.810
مستوى الدلالة (Sig)	0.189	0.175	0.442
المعامل المعياري (Beta)	0.699	0.715-	0.275
معامل التحديد (R^2)	0.489	0.511	0.076
معامل التحديد المعدل	0.318	0.348	0.040-
قيمة F	2.866	3.135	0.656
دلالة (Sig.) F	0.189	0.175	0.442

* نتائج المدة الكلية من الجدولين (11) و(12). المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الجدول رقم (1).

في المدة الأولى (2020-2016م)، جاء معامل سعر الدولار الجمركي موجباً ($B = 657.844$)، فإنه غير معنوي إحصائياً ($p = 0.189$). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن استقرار سعر الدولار الجمركي خلال هذه المرحلة تزامن مع تحسن نسبي في حركة الواردات، مما أدى إلى ارتفاع الحصيلة الجمركية نتيجة توسع الوعاء الجمركي وليس نتيجة تغير السعر الجمركي بحد ذاته. أما في المدة الثانية (2025-2021م)، فقد انعكست إشارة المعامل ليصبح سالباً ($B = -24.491$)، على الرغم من استمرار عدم معنويته الإحصائية ($p = 0.175$). وتشير هذه النتيجة إلى أن الارتفاعات المتتالية في سعر الدولار الجمركي لم تؤدي إلى زيادة متناسبة في الإيرادات الجمركية، بل ارتبطت بانخفاض نسبي في الحصيلة.

ويمكن تفسير ذلك بأن أثر زيادة سعر الدولار الجمركي على القيمة الجمركية للسلع المستوردة قد تم تعويضه جزئياً أو كلياً بانخفاض حجم الواردات، أي أن الانكماش في الوعاء الجمركي الناتج عن تراجع الكميات المستوردة كان أكبر من الأثر الإيجابي الناتج عن رفع سعر التقييم الجمركي.

كما تشير قيمة معامل التحديد في المدة الثانية ($R^2 = 0.511$) إلى تحسن نسبي في القدرة التفسيرية للأنموذج مقارنة بالمدة الكلية، فإن عدم معنوية معامل الانحدار يؤكد أن سعر الدولار الجمركي وحده لا يكفي لتفسير تغيرات الإيرادات الجمركية، وأن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً خلال هذه المرحلة.

وتوضح هذه النتيجة سبب ضعف الأنموذج الكلي للمدة (2016-2025م)، إذ أدى دمج مرحلتين مختلفتين في طبيعة العلاقة إلى إخفاء الأنماط الخاصة بكل مدة؛ ففي المرحلة الأولى كان أثر السعر يتجه نحو الزيادة مع نمو النشاط التجاري، في حين المرحلة الثانية أدى ارتفاع السعر إلى ضغوط على حركة الاستيراد انعكست على الوعاء الجمركي.

وعليه، فإن نتائج الأنموذج تشير إلى أن رفع سعر الدولار الجمركي لا يمثل أداة مضمونة لتعظيم الإيرادات الجمركية، وإنما تعتمد فعاليته على قدرة الاقتصاد على الحفاظ على تدفقات الاستيراد، وعلى طبيعة السلع المستوردة، وكفاءة الإدارة الجمركية في تحويل الزيادة في القيمة التقديرية إلى إيرادات فعلية.

3.8 أثر سعر الدولار الجمركي على كمية الواردات حسب نوع السلعة:

توضح نتائج نماذج الانحدار (جدول رقم 12) وجود تباين واضح في استجابة الواردات للتغير في سعر الدولار الجمركي باختلاف نوع السلعة، إذ اختلف تأثيره من حيث الاتجاه والدلالة الإحصائية، بما يعكس تفاوت مرونة الطلب الاستيرادي بين السلع المختلفة.

جدول (12): ملخص نتائج تقدير نماذج الانحدار لأثر سعر الدولار الجمركي على كمية الواردات حسب نوع السلعة

السلعة	المعامل (B)	Beta	R^2	قيمة t	Sig.	النتيجة
الحديد	-804	-0.564	0.318	-1.93	0.089	أثر سلبي غير معنوي
الحديد المصنع	-94	-0.290	0.084	-0.860	0.416	غير معنوي
الأخشاب	-164	-0.681	0.464	-2.630	0.030	سلبي معنوي
الأبلاكاش	-93.7	-0.567	0.321	-1.950	0.088	سلبي غير معنوي
الأسمنت	-979	-0.835	0.697	-4.280	0.003	سلبي معنوي قوي
الكلنكر	-1,095	-0.638	0.407	-2.340	0.047	سلبي معنوي
الديزل	-19.7	-0.144	0.021	-0.410	0.692	غير معنوي
الفحم الحجري	224	0.271	0.074	0.80	0.448	موجب غير معنوي
السكر	20.3	0.291	0.085	0.86	0.415	غير معنوي
الفاصوليا	-6.58	-0.589	0.347	-2.06	0.073	سلبي قريب من
السمسم	0.162	0.209	0.044	0.60	0.563	غير معنوي
الدقيق	-38.4	-0.338	0.114	-1.02	0.339	غير معنوي
السيارات	-17.8	-0.515	0.265	-1.70	0.128	غير معنوي
المواد الخام للصناعة	21.3	0.424	0.180	1.32	0.222	غير معنوي
الزيوت النباتية الخام	-51.2	-0.284	0.081	-0.840	0.427	غير معنوي

الأغنام والمواشي	-17.7	-0.741	0.549	-3.120	0.014	سلبى معنوي
الذرة	40.8	0.552	0.305	1.870	0.098	موجب غير معنوي
علف الدواجن	18	0.543	0.295	1.830	0.105	موجب غير معنوي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي لبيانات الجدول رقم (2).

وبناءً على نتائج الانحدار التي أوضحها الجدول رقم (12)، يمكن تصنيف السلع إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

(1) **سلع ذات أثر معنوي سلبى ($p < 0.05$):** وتشمل السلع التي ثبت تأثر وارداتها سلباً بارتفاع سعر الدولار الجمركي:

• الأسمت ($\text{Beta} = -0.835$)

• الأغنام والمواشي ($\text{Beta} = -0.741$)

• الأخشاب ($\text{Beta} = -0.681$)

• الكنكر ($\text{Beta} = -0.638$)

الدلالة الاقتصادية: تعكس هذه المجموعة سلعاً ذات حساسية مرتفعة للتكلفة الجمركية، وترتبط بصورة رئيسة بقطاعي البناء والثروة الحيوانية، إذ يؤدي ارتفاع التكلفة إلى تقليص الكميات المستوردة مباشرة.

(2) **سلع ذات أثر غير معنوي سلبى ($p \geq 0.05$):** وتشمل السلع التي أظهرت اتجاهًا سلبياً غير دال إحصائياً، مثل: (الحديد،

الحديد المصنع، الألباكاش، السيارات، الديزل، الدقيق، الزيوت النباتية الخام، الفاصوليا (قريبة من المعنوية)).

الدلالة الاقتصادية: تشير هذه النتائج إلى وجود اتجاه سلبى عام، فإنه غير كافٍ لإثبات علاقة إحصائية قوية، مما يعكس تدخل عوامل أخرى أكثر تأثيراً، مثل: الأسعار العالمية وسلاسل الإمداد.

(3) **سلع ذات أثر غير معنوي موجب ($p \geq 0.05$):** وتشمل السلع التي أظهرت علاقة موجبة غير معنوية، مثل: (الفحم الحجري،

السكر، السمسم، المواد الخام للصناعة، الذرة، علف الدواجن).

الدلالة الاقتصادية: تعكس هذه النتائج طبيعة هذه السلع باعتبارها سلعاً أساسية أو مدخلات إنتاج ذات طلب منخفض المرونة، مما يجعل استجابتها للتغيرات السعرية محدودة وغير واضحة إحصائياً.

3.8.1 التحليل الاقتصادي:

تُظهر نتائج الدراسة وجود تباین واضح في استجابة الواردات للتغيرات في سعر الدولار الجمركي، مما يعكس اختلافاً بنيوياً في مرونة الطلب الاستيرادي بين السلع، إضافة إلى اختلاف طبيعتها الاقتصادية ووظائفها ضمن الهيكل الإنتاجي والاستهلاكي في الاقتصاد اليمني.

تشير النتائج إلى أن التأثير السلبى المعنوي يتركز في سلع استراتيجية مرتبطة بقطاع البناء والثروة الحيوانية، وهي الأسمت، الأخشاب، الكنكر، والأغنام والمواشي. ويعكس ذلك أن هذه السلع تتسم بمرونة طلب أعلى نسبياً تجاه التغيرات في التكلفة الجمركية، إذ يؤدي ارتفاع سعر الدولار الجمركي إلى زيادة مباشرة في تكلفة الاستيراد، ومن ثم انخفاض الكميات المستوردة. وتُعَدُّ هذه

النتيجة منطقية اقتصاديًا نظرًا لاعتماد قطاع البناء في اليمن على الواردات بشكل كبير، إضافة إلى حساسية قطاع الثروة الحيوانية لتقلبات الأسعار وتكاليف الإمداد.

كما سجل الأسمنت أعلى درجة استجابة نسبية، مما يعكس حساسية هذا القطاع لسياسات التسعير الجمركي، على الرغم من كونه سلعة منخفضة المرونة من جهة الطلب النهائي، فإنه مرتفع الحساسية من جهة تكلفة الاستيراد.

في المقابل، أظهرت مجموعة أخرى من السلع، مثل: الحديد، والسيارات، والديزل، والدقيق، علاقات سالبة غير معنوية، وهو ما يشير إلى وجود اتجاه اقتصادي متسق مع النظرية، فإنه لا يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية. ويمكن تفسير ذلك بوجود عوامل مهيمنة أخرى أكثر تأثيرًا على هذه السلع، مثل: تقلبات الأسعار العالمية، وسلاسل الإمداد، والسياسات الحكومية المتعلقة بالدعم أو التنظيم، إضافة إلى الطلب المحلي غير المرن في بعض الحالات.

أما السلع ذات الأثر الموجب غير المعنوي، مثل: الذرة، وعلف الدواجن، والسكر، والفحم الحجري، فتشير النتائج إلى أن هذه السلع لا تستجيب سلبًا لارتفاع الدولار الجمركي، بل تُظهر في بعض الحالات علاقة موجبة ضعيفة. ويمكن تفسير ذلك بأن هذه السلع تُعد إما مدخلات إنتاج أساسية أو سلعة غذائية ضرورية، مما يجعل الطلب عليها شبه إلزامي بغض النظر عن تغيرات التكلفة، وهو ما يعكس انخفاض مرونة الطلب السعرية لهذه الفئة.

بشكل عام، تؤكد النتائج أن أثر سعر الدولار الجمركي ليس متجانسًا، بل يتسم بالانتقائية على وفق طبيعة السلعة ومرونة الطلب عليها، إذ يكون أكثر وضوحًا في سلع البناء والإنتاج الحيواني مقارنة بالسلع الأساسية ومدخلات الإنتاج.

كما تعكس النتائج وجود فجوة في الاستجابة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو ما يشير إلى أن السياسة الجمركية في اليمن تعمل بشكل غير متماثل عبر القطاعات، وقد يؤدي ذلك إلى آثار توزيعية غير متكافئة على النشاط الاقتصادي، خصوصًا في قطاعات البناء والإنتاج الحيواني.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة اقتصادية أوضحت أن أثر الدولار الجمركي يختلف بين السلع، إذ كان التأثير أكثر وضوحًا في السلع الأساسية مرتفعة الأهمية وحجم الاستيراد، مثل: القمح والزيوت والبقوليات، في حين لم يظهر تأثير معنوي في سلع أخرى، مثل: السكر والشاي والقهوة. وأرجعت الدراسة ذلك إلى اختلاف خصائص الأسواق، وأنماط الطلب، وآليات الاستيراد، وهو ما يتسق مع نتائج هذه الدراسة التي أظهرت تباين استجابة الواردات لتغير سعر الدولار الجمركي تبعًا لطبيعة السلعة ومرونة الطلب عليها وظروف السوق وتكاليف التجارة (Mohammed et al., 2025, p. 470).

وبناءً على ذلك، فإن تصميم السياسات الجمركية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار هذا التباين القطاعي في الحساسية، من أجل تجنب التأثيرات السلبية غير المقصودة على القطاعات الإنتاجية الأكثر هشاشة، مع تعزيز كفاءة السياسة المالية في تحقيق التوازن بين الإيرادات الجمركية واستقرار الأسواق المحلية.

3.9 أثر سعر الدولار الجمركي على الرسوم الجمركية حسب نوع السلعة:

تُظهر نتائج نماذج الانحدار للجدول رقم (13) وجود تباين واضح في استجابة الرسوم الجمركية للتغير في سعر الدولار الجمركي بين السلع المختلفة.

جدول (13): ملخص نتائج تقدير نماذج الانحدار لأثر سعر الدولار الجمركي على الرسوم الجمركية المحصلة حسب السلع

السلعة	المعامل (B)	Beta	R ²	قيمة t	Sig.	النتيجة
الحديد	2.130	0.178	0.032	0.513	0.622	أثر موجب غير معنوي
الحديد المصنع	0.908	0.306	0.093	0.908	0.391	أثر موجب غير معنوي
الأخشاب	-0.449	-0.319	0.102	-0.952	0.369	أثر سلبي غير معنوي
الأبلاكاش	-0.073	-0.052	0.003	-0.147	0.887	أثر سلبي غير معنوي
الأسمت	-0.707	-0.363	0.131	-1.100	0.303	أثر سلبي غير معنوي
الكلنكر	-0.272	-0.140	0.020	-0.399	0.700	أثر سلبي غير معنوي
الديزل	0.675	0.613	0.376	2.196	0.059	أثر موجب قريب من
الفحم الحجري	3.490	0.731	0.534	3.027	0.016	أثر موجب معنوي
السكر	0.748	0.527	0.278	1.755	0.117	أثر موجب غير معنوي
الفاصوليا	0.014	0.096	0.009	0.271	0.793	أثر موجب غير معنوي
السمسم	-0.006	-0.055	0.003	-0.156	0.880	أثر سلبي غير معنوي
الدقيق	-0.134	-0.277	0.077	-0.817	0.438	أثر سلبي غير معنوي
السيارات	-1.270	-0.336	0.113	-1.010	0.342	أثر سلبي غير معنوي
المواد الخام للصناعة	0.386	0.542	0.294	1.824	0.106	أثر موجب غير معنوي
الزيوت النباتية الخام	0.060	0.060	0.004	0.171	0.869	أثر موجب غير معنوي
الأغنام والمواشي	-0.604	-0.741	0.550	-3.120	0.014	أثر سلبي معنوي
الذرة	0.804	0.925	0.855	6.860	<0.001	أثر موجب معنوي قوي
علف الدواجن	0.214	0.694	0.482	2.730	0.026	أثر موجب معنوي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي للجدول رقم (3).

وبناءً على نتائج نماذج الانحدار التي يوضحها الجدول رقم (13)، يمكن تصنيف السلع محل الدراسة إلى ثلاث مجموعات رئيسية على وفق مستوى الدلالة الإحصائية وطبيعة معامل Beta.

1) **سلع ذات أثر معنوي ($p < 0.05$):** وتضم السلع التي ثبت إحصائياً تأثر الرسوم الجمركية المحصلة عليها بتغير سعر الدولار الجمركي، سواء كان التأثير موجباً أو سالباً، وتشمل:

أولاً-أثر موجب معنوي:

• الذرة ($Beta = +0.925$).

• الفحم الحجري ($Beta = +0.731$).

• علف الدواجن ($Beta = +0.694$).

ثانياً- أثر سلبي معنوي:

• الأغنام والمواشي ($Beta = -0.741$).

الدلالة الاقتصادية: تشير هذه النتائج إلى أن أثر سعر الدولار الجمركي على الرسوم الجمركية يختلف باختلاف طبيعة السلعة. فالسلع المرتبطة بمدخلات الإنتاج والأمن الغذائي، مثل: الذرة وعلف الدواجن والفحم الحجري شهدت زيادة معنوية في الرسوم المحصلة مع ارتفاع سعر الدولار الجمركي، في حين انخفضت الرسوم المحصلة على الأغنام والمواشي نتيجة انخفاض حجم الواردات بصورة أكبر من أثر زيادة السعر الجمركي.

2) **سلع ذات أثر غير معنوي سالب ($p \geq 0.05$):** تشمل هذه المجموعة: (الأخشاب، الأبلاكاش، الأسمت، الكلنكر، السمسم، الدقيق، السيارات).

الدلالة الاقتصادية: تشير هذه المجموعة إلى وجود اتجاه سلبي عام بين سعر الدولار الجمركي والرسوم الجمركية المحصلة، فإن هذا الاتجاه لم يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية، مما يدل على أن عوامل أخرى، مثل: حجم الواردات، والطلب المحلي، وتقلبات الأسعار العالمية، كان لها تأثير أكبر من أثر سعر الدولار الجمركي.

(3) سلع ذات أثر غير معنوي موجب ($p \geq 0.05$): تشمل: (الحديد، الحديد المصنع، الديزل (قريب من المعنوية)، السكر، الفاصوليا، المواد الخام للصناعة، الزيوت النباتية الخام).

الدلالة الاقتصادية: تعكس هذه المجموعة وجود اتجاه موجب بين سعر الدولار الجمركي والرسوم الجمركية المحصلة، فإن هذا الاتجاه لم يكن كافياً لإثبات وجود علاقة إحصائية مؤكدة. ويلاحظ أن الديزل اقترب من مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{Sig.}=0.059$)، مما يشير إلى احتمال وجود أثر موجب يمكن أن يصبح معنوياً عند استخدام سلسلة زمنية أطول أو حجم عينة أكبر.

3.9.1 التحليل الاقتصادي:

تُظهر نتائج الدراسة وجود تباين واضح في استجابة الرسوم الجمركية المحصلة للتغيرات في سعر الدولار الجمركي بين السلع المختلفة، بما يعكس اختلاف خصائصها الاقتصادية ودرجة مرونة الطلب عليها، فضلاً عن اختلاف دورها في النشاط الإنتاجي والاستهلاكي. وتشير النتائج إلى أن أثر سعر الدولار الجمركي لا يقتصر على زيادة الحصيلة الجمركية بصورة تلقائية، وإنما يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة السلعة واستمرار تدفق وارداتها بعد ارتفاع تكلفة الاستيراد.

وتبرز الذرة باعتبارها أكثر السلع استجابة لسياسة الدولار الجمركي، إذ سجلت أعلى قيمة لمعامل Beta ($+0.925$) وأعلى قدرة تفسيرية للنموذج ($R^2 = 0.855$)، بما يدل على أن الجزء الأكبر من التغير في الرسوم الجمركية المحصلة عليها يعود إلى التغير في سعر الدولار الجمركي. ويُفسر ذلك باستمرار استيراد الذرة على الرغم من ارتفاع التكلفة، لكونها مدخلاً أساسياً في إنتاج الأعلاف وترتبط مباشرة بالأمن الغذائي والإنتاج الحيواني.

كما أظهرت الرسوم الجمركية على الفحم الحجري وعلف الدواجن علاقات موجبة معنوية، وهو ما يشير إلى أن الطلب على هذه السلع يتميز بانخفاض مرونته السعرية، إذ لم يؤد ارتفاع تكلفة التخليص الجمركي إلى انخفاض ملموس في الواردات، وانعكس في زيادة الرسوم المحصلة. وتؤكد هذه النتيجة أن السلع الوسيطة ومدخلات الإنتاج تكون أقل حساسية لارتفاع الرسوم الجمركية مقارنة بالسلع الاستهلاكية أو الاستثمارية.

في المقابل، سجلت الأغنام والمواشي علاقة سالبة معنوية، مما يدل على أن ارتفاع سعر الدولار الجمركي أدى إلى انخفاض الرسوم الجمركية المحصلة عليها نتيجة تراجع الواردات بدرجة أكبر من الزيادة في قيمة الوعاء الجمركي. ويعكس ذلك ارتفاع مرونة الطلب على هذه السلعة وتأثرها بالقدرة الشرائية المحلية، فضلاً عن خضوعها لعوامل موسمية وتنظيمية تؤثر في حجم الاستيراد.

أما بقية السلع، فقد أظهرت علاقات غير معنوية سواء كانت موجبة أو سالبة، وهو ما يشير إلى أن سعر الدولار الجمركي لم يكن العامل الرئيس المحدد للرسوم الجمركية المحصلة عليها في مدة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك بتداخل عوامل أخرى، مثل: تقلبات الأسعار العالمية، والتغيرات في كميات الواردات، ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي، والسياسات التجارية، والتي حدّت من ظهور تأثير إحصائي واضح لسعر الدولار الجمركي.

وتؤكد هذه النتائج أن أثر سياسة الدولار الجمركي على الرسوم الجمركية يختلف من سلعة إلى أخرى، وأن اعتماد سعر جمركي موحد قد يؤدي إلى نتائج متفاوتة بين القطاعات الاقتصادية. ومن ثم، فإن تصميم السياسة الجمركية ينبغي أن يراعي اختلاف مرونة الطلب بين السلع، بما يحقق التوازن بين تعظيم الرسوم الجمركية والحفاظ على استقرار تدفق السلع الأساسية ومدخلات الإنتاج، وهو ما يسهم في رفع كفاءة السياسة المالية وتقليل الآثار السلبية على النشاط الاقتصادي.

4. الاستنتاجات والتوصيات:

4.1 الاستنتاجات: استنادًا إلى نتائج التحليل القياسي والاقتصادي لأثر سعر الدولار الجمركي على الواردات والإيرادات والرسوم الجمركية في جمرک ميناء عدن في المدة (2016-2025م)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسة التي يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. بينت نتائج أنموذج الانحدار وجود أثر سلبي ومعنوي إحصائيًا لسعر الدولار الجمركي على إجمالي كمية الواردات، إذ ارتبط ارتفاع سعر الدولار الجمركي بانخفاض حجم الواردات، مما يشير إلى أن زيادة تكلفة التقييم الجمركي مثلت عاملاً مؤثراً في تقليص التدفقات الاستيرادية. وعليه، فقد دعمت النتائج الفرضية الأولى للدراسة، مع التأكيد أن حجم الواردات يتأثر أيضاً بعوامل اقتصادية وتجارية أخرى.

2. بينت نتائج تحليل أثر سعر الدولار الجمركي على إجمالي الرسوم الجمركية وجود علاقة موجبة لكنها غير معنوية إحصائيًا، مما يشير إلى أن رفع سعر الدولار الجمركي لم يكن كافياً بمفرده لتحقيق زيادة مستقرة في الإيرادات الجمركية. وقد أوضحت النتائج أن الحصيلة الجمركية تعتمد بدرجة أكبر على حجم الواردات، والتركيب السلعي، وكفاءة التحصيل، والعوامل الاقتصادية والمؤسسية الأخرى. وبذلك لم يتم إثبات الفرضية الثانية بصورة كاملة، وإنما تحققت بصورة جزئية.

3. أظهرت اختبارات الاستقرار الهيكلي وجود تغير جوهري في العلاقة بين سعر الدولار الجمركي وكل من الواردات والرسوم الجمركية بعد عام 2021م، إذ اختلفت طبيعة العلاقة بين مرحلتَي الدراسة (2016-2020م) و(2021-2025م). فقد ظهر أثر أكثر وضوحاً لرفع سعر الدولار الجمركي على انخفاض الواردات خلال المدة الثانية، في حين ظل أثره على الإيرادات الجمركية محدوداً وغير معنوي. وهو ما يثبت الفرضية الثالثة للدراسة.

4. بينت النماذج القطاعية اختلاف استجابة الواردات للتغير في سعر الدولار الجمركي حسب نوع السلعة؛ إذ ظهر تأثير سلبي ومعنوي في بعض السلع، خاصة الأسمنت والأخشاب والكلنكر والأغنام والمواشي، في حين لم يظهر تأثير معنوي في عدد من السلع الأخرى. وتؤكد هذه النتيجة اختلاف مرونة الطلب الاستيرادي بين السلع، وهو ما يثبت الفرضية الرابعة للدراسة.

5. كشفت نتائج تحليل الرسوم الجمركية حسب نوع السلعة عن وجود تباين في استجابة الحصيلة الجمركية للتغير في سعر الدولار الجمركي؛ إذ ظهر أثر موجب ومعنوي في بعض السلع مثل: الذرة، والفحم الحجري، وعلف الدواجن، في حين ظهر أثر سلبي ومعنوي في سلعة الأغنام والمواشي، في حين لم تظهر دلالة إحصائية في معظم السلع الأخرى، وهو ما يثبت الفرضية الخامسة. وتشير هذه النتائج إلى أن تأثير سعر الدولار الجمركي لا يتسم بالتجانس بين مختلف السلع والقطاعات، ويرجح أن يرتبط ذلك باختلاف طبيعة السلع وأهميتها الاقتصادية ومرونة الطلب عليها. وبناءً على ذلك، فإن استخدام سعر الدولار الجمركي كأداة للسياسة الجمركية ينبغي

أن يراعي الخصائص القطاعية للسلع، بما يحقق التوازن بين تعظيم الإيرادات الجمركية والمحافظة على تدفق الواردات واستقرار الأسواق المحلية.

4.2 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول أثر سعر الدولار الجمركي على الواردات والإيرادات والرسوم الجمركية في جمرک ميناء عدن في المدة (2016-2025م)، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات التطبيقية والسياساتية التي يمكن أن تسهم في تطوير إدارة السياسة الجمركية وتعزيز كفاءة الأداء الجمركي، وذلك على النحو الآتي:

1. تبني سياسة جمركية أكثر مرونة وانتقائية عند تعديل سعر الدولار الجمركي، بحيث تراعي طبيعة السلع ودرجة حساسيتها للتغيرات في التكلفة، وذلك عبر الأخذ في الاعتبار مرونة الطلب على الواردات وأهمية السلع الاقتصادية، بما يضمن عدم الإضرار بالسلع الأساسية ومدخلات الإنتاج والسلع المرتبطة بالنشاط الإنشائي والإنتاجي، مع الحفاظ على استقرار تدفق الاحتياجات الأساسية إلى السوق المحلي.

2. التركيز على رفع كفاءة التحصيل الجمركي؛ باعتباره مدخلاً أكثر استدامة لزيادة الإيرادات العامة بدلاً من الاعتماد بصورة أساسية على تعديل سعر الدولار الجمركي، خاصة في ظل ما أظهرته النتائج من عدم وجود أثر معنوي إحصائي لسعر الدولار الجمركي على إجمالي الرسوم الجمركية. ويتطلب ذلك تطوير إجراءات التقييم الجمركي، وتعزيز الرقابة، والحد من التهرب الجمركي، إلى جانب التوسع في تطبيق الأنظمة الإلكترونية التي تسهم في تحسين دقة التحصيل ورفع كفاءة العمليات الجمركية.

3. تعزيز إتاحة البيانات والإحصاءات الجمركية وتطوير مستوى الشفافية المعلوماتية، إذ إن محدودية وصول الباحثين والجهات المعنية إلى البيانات التفصيلية تحد من إمكانية إجراء تقييمات دقيقة لآثار السياسات الجمركية. وعليه، ينبغي العمل على إنشاء آلية منتظمة لنشر البيانات الجمركية الدورية (الشهرية والربع سنوية والنصف سنوية)، بما يشمل بيانات الواردات من حيث الكميات والقيم والرسوم الجمركية حسب نوع السلعة، مع ضمان تحديثها بصورة مستمرة بما يدعم عملية اتخاذ القرار وتطوير الدراسات التطبيقية في مجال التجارة والسياسة الجمركية.

4. بتوسيع نطاق الدراسات المستقبلية المتعلقة بالسياسة الجمركية في اليمن، عبر استخدام نماذج قياسية أكثر شمولاً تتضمن متغيرات اقتصادية ومؤسسية إضافية، مثل سعر الصرف في السوق الموازية، ومعدلات التضخم، ومستوى النشاط الاقتصادي، وتكاليف التجارة، وكفاءة المؤسسات الجمركية، بما يسهم في تحسين القدرة التفسيرية للنماذج القياسية وتوفير أساس أكثر دقة لصياغة السياسات الجمركية المستقبلية.

المراجع:

1. أبوالبزید، أحمد وآخرون، "التعريف الجمركي وتأثيرها على سوق اللحوم الحمراء المجمدة في مصر". مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي 39، العدد 1 (2018م).
2. العامري، سعود جاید، وعقيل حمید الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة. الطبعة الأولى. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2020م.

3. تومي، رحاب الإسلام، وصفية علاوي، "مساهمات السياسات الجمركية في تحقيق تنمية مستدامة: دراسة حالة الجزائر"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية 24، العدد 2 (2021م).
4. جمرك ميناء عدن، التقارير السنوية لجمرك ميناء عدن للمدة (2016-2025م). عدن: جمرك ميناء عدن، 2025م.
5. حسن، عمر حواس، وسعد محمود خليل، "قياس وتحليل تأثير التعريفات الجمركية على التجارة الخارجية في الدول النامية للمدة (1990-2023م)". مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية 7، العدد 2 (2025م).
6. غنام، عادل محمد وآخرون، "دراسة الآثار الإيجابية والسلبية للتعرفة الجمركية على الواردات السعودية في المدة (1990-2023م)". المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية 4، العدد 1 (2025م).
7. رملي أرباب، فياض حمزة، "السياسات الجمركية الفاعلة بين الدولار الجمركي والتعريفات الجمركية: أثرها على الأسعار والاقتصاد وتهيئة المناخ الاستثماري". مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 164 (2026م).
8. كاظم، صادق جعفر، "أثر الضريبة الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة: دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية 8، العدد 3 (2018م).
9. مصلحة الجمارك اليمنية، قانون الجمارك رقم 12 لعام 1990م وتعديلاته لعام 2010م. اليمن: نسخة عام 2021م.
10. مصلحة الجمارك اليمنية. مجلة الجمارك اليمنية. العدد 80. عدن: مصلحة الجمارك اليمنية، 2022م.
11. Anderson, James E., and Eric van Wincoop. "Trade Costs." *Journal of Economic Literature* 42, no. 3 (2004): 691–751.
12. Dunn, Robert M., Jr., and John H. Mutti. *International Economics*. 6th ed. London: Routledge, 2004.
13. Ghodsi, Mahdi, Julia Grübler, and Robert Stehrer. *Import Demand Elasticities Revisited*. Working Paper No. 132. Vienna: The Vienna Institute for International Economic Studies (wiiw), 2016.
14. Gundogdu, Ahmet Suayb. "Determinants of OIC Countries' Customs Revenue vis-à-vis Implementation of WTO Customs Valuation Agreement." *Journal of Economic Cooperation and Development* 32, no. 3 (2011): 39–64.
15. Hasnawan, Yudi, and Boy Nurdin. "The Impact of Imports on Customs Revenue of the Directorate General of Customs and Excise (DJBC)." In *Proceedings of the 4th International Conference on Law, Social Sciences, Economics, and Education (ICLSSEE 2024)*. Jakarta: EAI, 2024. DOI: 10.4108/eai.25-5-2024.2348916.
16. Krugman, Paul R., Maurice Obstfeld, and Marc J. Melitz. *International Economics: Theory and Policy*. 9th ed. Boston: Pearson, 2012.
17. Ma, Shuai, Tim Schmidt-Eisenlohr, and Shiyi Zhang. "The Causal Effect of the Dollar on Trade." CESifo Working Paper No. 8727. Munich: Center for Economic Studies and ifo Institute, 2020.
18. Mohammed, Akram Abd Eldaiem, et al. "Sudan's Customs Dollar and Staple Food Imports: Evidence from Monthly Customs Data (January 2019–December 2022)." *Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review* 18, no. 2 (2025).